



# الأفاق الاقتصادية في دولة قطر

## 2013-2012



# الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012



الأمانة العامة للتخطيط التنموي  
General Secretariat for Development Planning

حقوق النسخ محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر

تاريخ النشر 2012

الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق البريد 1855

الدوحة قطر

[www.gsdp.gov.qa](http://www.gsdp.gov.qa)

يمكن نسخ محتوى هذه النشرة مجاناً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن التقييم المهني لكادر الأمانة العامة للتخطيط التنموي. وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للأمانة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات فإن الأمانة العامة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في النشرة تعود إلى ما قبل 1 يونيو 2012.

## مقدمة

منطقة اليورو، قد يلقي بظلاله على الفوائض المذكورة ويؤثر ولو جزئياً على تمويل القطاع الخاص للمشاريع الرأسمالية الضخمة.

وقد أعدت نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر بالتعاون وثيق مع المؤسسات الأخرى. وأغتمت هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى جهاز قطر للإحصاء الذي أتاح لنا البيانات اللازمة، وإلى مصرف قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الأعمال والتجارة على مشاركتنا المعلومات والرد على تساؤلات الأمانة العامة.

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في إدارة التنمية الاقتصادية في الأمانة العامة للتخطيط التنموي لقيامهم بإعداد التحليل والتوقعات التي تضمنتها النشرة وإلى جميع زملائي في الأمانة العامة للتخطيط التنموي على مساهماتهم القيمة.

د. صالح محمد النابت

الأمين العام

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

إن نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر (2012-2013) هي الإصدار الثاني من هذه السلسلة للأمانة العامة للتخطيط التنموي. وهي تقدم تحليلاً معمقاً للأداء الاقتصادي السابق لدولة قطر مع تنبؤات للمستقبل. وكما هي حال الإصدار الأول في أكتوبر 2011، فإن هذه النشرة موجهة للراغبين في معرفة المزيد عن آليات عمل الاقتصاد القطري وعن آفاقه المستقبلية.

أمامنا مستقبل مشرق. صحيح أن النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته السنوات القليلة السابقة سيبطئ خطواته خلال السنتين القادمتين كما هو متوقع بسبب انتهاء برنامج الاستثمارات الهيدروكربونية الذي امتد عقداً كاملاً، إلا أن الوضع القوي للموازنة والفائض الكبير في ميزان المدفوعات سيتواصلان وسيبقى التضخم تحت السيطرة. ورغم ما سبق فإن الاقتصاد العالمي وما يحمله من مخاطر، لا سيما في

## شكر وتقدير

علي سليمان بتنسيق إعداد النشرة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة برئاسة السيد حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصالات برئاسة أسماء نصر الله ميرزا. وقد دقق السيد جوناثان أسبن النسخة الانكليزية المعدة للطباعة وصممها. وقد تُرجم النص الإنكليزي للنشرة الى اللغة العربية من قبل السيد علي برازي، وقام السيد سليم بيطار بالتدقيق اللغوي للنسخة العربية من هذه النشرة.

ترأس فريق عمل هذه النشرة الدكتور فرانك هاريغان مدير إدارة التنمية الاقتصادية. وساهم في العمل معه كل من الدكتور عيسى إبراهيم، وسيلفي معلوف، ويوجين ماكيد، وحبیب ميلوالا، والدكتور أسامة نجوم، وفيديليز ساديكون وعلي سليمان. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من عبد الهادي الشاوي، ومنى دهنيم، وموزة الجسمي، وهيا السميطي، وجميلة حمد. وقام

# المحتويات

## مقدمة iii

## شكر وتقدير iv

## لمحة سريعة

## عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 1

## الجزء الأول

### 5 الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013

5 الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013

7 منهجية التوقع والافتراضات

8 خلاصة سريعة

8 نمو الناتج المحلي الإجمالي

12 الأسعار

13 توقعات الموازنة العامة وميزان المدفوعات

13 المخاطر

15 توقعات (متوافق عليها)

17 آفاق الاقتصاد العالمي

19 آفاق أسواق الطاقة والسلع

21 الملحق: افتراضات خط الأساس

## الجزء الثاني

### 23 الأداء الاقتصادي عام 2011

23 النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي

25 الأسعار

28 معدلات الفائدة وعرض النقد والائتمان

30 حسابات المالية العامة

35 التجارة واحتياطي العملات الأجنبية

36 شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

## الإطارات

- الإطار 1-1: التطورات الاقتصادية الرئيسية عام 2012 6
- الإطار 1-2: بورصة قطر تنوي إنشاء سوق ثانوية للشركات الصغيرة 7
- الإطار 1-3: آثار الإنفاق الاستثماري على الدخل 10
- الإطار 1-2: حساب نمو الدخل القومي 24
- الإطار 2-2: مصنع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل 24
- الإطار 2-3: الأثر التضخمي لزيادة الأجور في القطاع العام 26
- الإطار 2-4: اتجاهات النمو السكاني في قطر 29
- الإطار 2-5: ملخص التطورات النقدية والمالية والمؤسسية لعام 2011 31
- الإطار 2-6: سندات الدين الدولية 35

## الجداول

- لمحة سريعة عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 1
- الجدول 1-1: الافتراضات الرئيسية التي استخدمت في التوقع 8
- الجدول 1-2: لمحة عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 8
- الجدول 1-3: جدول الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لعامي 2012 و2013 (في 24 مايو 2012) 16

## الاشكال

- الشكل 1-1: تطور مؤشرات أسعار البورصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %) 5
- الشكل 1.2: آفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي للعامين 2012 و2013 8
- الشكل 3-1: مراجعات للآفاق الاقتصادية في دولة قطر عام 2012 (%) 9
- الشكل 4-1: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (نقاط مئوية) 9
- الشكل 5-1: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) 9
- الشكل 6-1: السكان (مليون نسمة) 10
- الشكل 7-1: التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %) 12
- الشكل 8-1: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 12
- الشكل 9-1: المؤشر الشهري لأسعار السلع غير النفطية (2005 = 100) 12
- الشكل 10-1: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري عام 2012 (سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، لكل برميل) 13
- الشكل 11-1: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري عام 2013 (سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، لكل برميل) 14
- الشكل 12-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم (%) 17
- الشكل 13-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (%) 19
- الشكل 14-1: توقعات معدل التضخم السنوي (%) 19
- الشكل 15-1: متوسط المعدل اليومي لأسعار النفط الخام الآنية (دولار/برميل) 19
- الشكل 16-1: متوسط أسعار النفط الخام (دولار/برميل) 20
- الشكل 17-1: العرض والطلب العالميان على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/يوم) 20
- الشكل 18-1: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100) 20
- الشكل 19-1: نسب الأسعار الآنية: سعر النفط الخام إلى سعر الغاز 21
- الشكل 20-1: مؤشر أسعار السلع غير النفطية (2005 = 100) 21
- الشكل 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 23
- الشكل 2-2: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي) 23
- الشكل 3-2: مساهمة القطاع الهيدروكربوني والقطاع غير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 24
- الشكل 4-2: حجم إنتاج قطاع الهيدروكربون (المؤشر، 2007 = 100) 24
- الشكل 5-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية) 24
- الشكل 6-2: ناتج قطاع البناء ونموه 25
- الشكل 7-2: نمو قطاع الخدمات (%) 25
- الشكل 8-2: مؤشرات الناتج القطاعي (2007 = 100) 25
- الشكل 9-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (نقاط مئوية) 26



- الشكل 2-10: معدل التضخم السنوي العام والأساسي (%) 26
- الشكل 2-11: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 26
- الشكل 2-12: تغيرات مكونات مؤشر أسعار المنتج (%) 27
- الشكل 2-13: مؤشر بورصة قطر ومؤشر ستاندرد وبورز 100 (تغير سنوي، %) 27
- الشكل 2-14: بعض مؤشرات أسعار بورصات مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %) 27
- الشكل 2-15: أسعار الإيجارات العقارية (ريال قطري لكل متر مربع شهرياً)، الدوحة 28
- الشكل 2-16: معدلات الفائدة في مصرف قطر المركزي (% في السنة) 29
- الشكل 2-17: معدل فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي و المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (% في السنة) 30
- الشكل 2-18: نمو إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص (تغير سنوي %) 30
- الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية للقطاع العام (تغير سنوي %) 31
- الشكل 2-20: الميزان المالي العام 32
- الشكل 2-21: نمو الإنفاق الحكومي (%) 32
- الشكل 2-22: حصص القطاعات من نمو الإنفاق الاستثماري (نقاط مئوية) 32
- الشكل 2-23: الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، أسعار النفط 33
- الشكل 2-24: نمو الإيرادات الحكومية (%) 33
- الشكل 2-25: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 33
- الشكل 2-26: الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي) 34
- الشكل 2-27: إجمالي الدين العام 34
- الشكل 2-28: الحساب الجاري 35
- الشكل 2-29: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعّال (2005 = 100) 36

# لمحة سريعة

## عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيبقى قوياً

تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن تحقق دولة قطر نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل قدره 6.2% عام 2012. وعلى الرغم من تباطؤ نمو قطاع الهيدروكربون، فإن النمو خارج هذا القطاع سيتواصل بخطوات سريعة، بما في ذلك الصناعات التحويلية والبتروكيماوية.

ومن المتوقع أن يكون النمو الكلي عام 2013 معتدلاً عند مستوى 4.5%. وسيحافظ القطاع غير الهيدروكربوني على زخمه طوال عام 2013، لكن نمو قطاع النفط والغاز سيتضاءل بسبب عودة إيرادات حقول النفط، التي بلغت مرحلة النضج، للتراجع بعد الزيادة الطفيفة عام 2012.

علاوة على ذلك، سيعاود الإنتاج انتعاشه مع انطلاق مشروع برزان (المقرر عام 2014) واكتمال الاستثمارات في عملية إنعاش مدعّمة ومتصاعدة لحقول النفط القديمة.

### التغيرات في شروط التبادل التجاري ستبقى متواضعة

أشارت نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر (2011-2012) الصادرة في شهر أكتوبر عام 2011 إلى أن التغيرات في أسعار المنتجات الهيدروكربونية تاريخياً كان لها أثر هام على الموارد المتاحة للاقتصاد القطري. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الأسعار السنوية للنفط عام 2012 عن نظيرتها لعام 2011، مما يعطي دفعة

لمحة سريعة عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2013	2012	
4.5	6.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.7	11.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.5	2.0	التضخم في أسعار المستهلك (%)
4.8	7.8	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
16.6	19.9	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

بسيطة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يتوقع أن يبلغ 11.2%. ومع توقع استقرار أو حتى تراجع أسعار النفط عام 2013، من المستبعد أن يبتعد المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (4.7%) كثيراً عن معدل النمو الحقيقي المتوقع (4.5%).

### نشاط البناء في ازدياد

خططت دولة قطر لإقامة استثمارات في البنية التحتية بين عامي 2012 و2018 بقيمة تصل إلى 150 مليار دولار. وفي المدى القريب (2012 و2013) قد تنفق حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على البنية التحتية ومخصصات المشاريع، أي ما يصل إلى 35 مليار دولار.

ومن المتوقع أن يستفيد قطاع البناء ويسجل نمواً كمياً يصل إلى 10% في غضون هاتين السنتين. وما من شك في أن نشاط المشاريع الجديدة سيخلق طلباً شديداً على اليد العاملة ويحتاج إلى عمال جدد، وهذا من شأنه زيادة عدد سكان قطر في المدى القريب، لكن تواجد العاملين غير القطريين سيكون مؤقتاً وعبيراً، لأن الكثير منهم سيفادر البلاد على الأرجح حالما ينتهي العمل في هذه المشاريع. إن الآثار للإنفاق في مشاريع قطاع البناء على مستويات الدخل والطلب الكلي في بقية الاقتصاد ستكون ضعيفة بسبب تسرب قسم كبير من الإنفاق إلى الخارج لتمويل صفقات استيراد المواد والسلع الرأسمالية إضافة إلى التحويلات إلى الخارج على شكل أجور وأشكال أخرى من الدخل.

### سيبقى التضخم في أسعار المستهلك ضمن

#### حدوده الطبيعية

سجل التضخم في أسعار المستهلك قيماً معتدلة في الأشهر الأولى من عام 2012. وانخفض التضخم السنوي إلى 1.1% في شهر إبريل، أما معدل التضخم الأساسي، وعلى الرغم من أنه أعلى من التضخم العام، فقد انخفض أيضاً، مما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية. كما واصلت معدلات الإيجارات الانخفاض.

وتتوقع النشرة أن يشهد التضخم ارتفاعاً طفيفاً في الفترة المتبقية من عام 2012، لكنه سيبقى ضمن الحدود الطبيعية، حيث يرجح أن تبقى مستوياته لعام 2012 دون تغيير عن عام 2011 وهي قريبة من 2%. وفي ظل احتمالات تراجع أسعار السلع واستمرار قوة الدولار الأمريكي، من المتوقع أن يبقى التضخم العام ضمن حدوده الطبيعية عام 2013 لكنه قد يرتفع إلى 2.5%. وحتى مع الزيادة

المتوقعة في عدد السكان، فإن فائض العرض في سوق العقارات السكنية سيستغرق قسطاً من الزمن ليعدل نفسه.

### ستستمر قوة الموازنة العامة

مرة أخرى، ستحقق دولة قطر فائضاً كبيراً في الموازنة العامة عام 2012، على الرغم من الزيادات الضخمة المقررة في النفقات الجارية على الرواتب والمعاشات التقاعدية، فضلاً عن النفقات الاستثمارية. ومن المتوقع أن يبلغ الفائض 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012 (بالاستناد إلى تقديرات النشرة لسعر سلة المنتجات الهيدروكربونية لدولة قطر). ويتوقع انخفاض فائض الموازنة عام 2013 إلى 4.8% مع ثبات الدخل المتأتي من قطاع الهيدروكربون واستمرار نمو الإنفاق. وكما ركزت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016)، فإن التحدي يظل في توسيع قاعدة الإيرادات وتخفيض العجز في القطاع غير الهيدروكربوني (استمرار تحقيق فائض عام حتى بعد انحسار إيرادات قطاع الهيدروكربون).

### سيبقى الفائض الخارجي كبيراً

سيبقى فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات لدولة قطر عند معدل ثنائي الرقم، ويتوقع أن يبلغ الفائض 19.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2012، وينخفض إلى 16.6% عام 2013. كما ستخفيض إيرادات الصادرات بسبب ثبات إنتاج النفط والغاز، لكن الطلب على الاستيراد سيحافظ على ارتفاعه تلبيةً لاحتياجات المشاريع واحتياجات حجم أكبر من السكان. وستبقى فوائض الحساب الجاري تشكل إضافةً إلى صافي المركز الاستثماري الدولي ودعمًا لتراكم الأموال من أجل المستقبل.

### مشاكل منطقة اليورو ستلقي بظلال متزايدة

خفّض صندوق النقد الدولي من توقعاته لأفاق الاقتصاد العالمي لعام 2012، ويعود ذلك أساساً إلى البيانات المتعلقة بمنطقة اليورو التي جاءت أسوأ من المتوقع. وتؤكد النشرات الإحصائية الجديدة أن المنطقة تعاني حالياً من ركود يتوقع الصندوق انحساره عام 2012 بحيث تشهد المنطقة انتعاشاً طفيفاً عام 2013.

وفي سيناريو يتميز بمخاطر التأثير السلبي وتصاعد الضغوط باتجاه واحد (بظهور حالات عجز عن السداد وربما خروج غير منظم من منطقة اليورو)، يمكن أن تكون النتائج أسوأ بكثير. وما من شك في أن تبعات الأزمة ستعكس على الاقتصاد العالمي

عموماً ليس فقط من خلال الروابط التجارية وأسعار السلع، بل أيضاً من خلال الاسواق المالية التي من المحتمل أن تشهد محاولات احترازية للحد من المخاطر.

وبالنسبة لدولة قطر، فإن الآثار الأساسية لهذا السيناريو ستأتي عبر قناتين رئيسيتين هما: انخفاض أسعار السلع وصعوبات التمويل بالنسبة للبنوك والمشاريع. وعلى الرغم من أن الانخفاض المعمم في أسعار السلع سيساعد على لجم التضخم الداخلي، فإن تعرض أسعار النفط أيضاً لضغوط باتجاه الانخفاض يبقى احتمالاً قائماً، مما سيؤثر على الموارد المتاحة في البلاد.

ولذلك، وعلى الرغم من المرونة المالية والقوة المالية الكبيرة التي تتمتع بها دولة قطر، فإن قدرتها الكبيرة على تمويل شبكة البنية التحتية الضخمة واحتياجات البلاد الأخرى قد تضعف بفعل التطورات العالمية السلبية.

## الجزء الأول

## الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013

من المتوقع أن يتواصل النمو القوي للاقتصاد القطري خلال فترة التنبؤ. وتتوقع نشرة الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013 أن يبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 6.2% عام 2012 و4.5% عام 2013. وسوف تعتمد ملامح النمو في هاتين السنتين بكثافة على نشاط القطاع غير الهيدروكربوني (الذي يتضمن الأنشطة الاقتصادية باستثناء أنشطة استخراج وإنتاج النفط والغاز). كما سيعاود قطاع البناء نهوضه مدعوماً بشبكة من الاستثمارات الهامة في البنية التحتية. ويرجح أن تستمر أسعار النفط المرتفعة في دعم قوة المدفوعات الخارجية والموازنة خلال هاتين السنتين على الرغم من الزيادات الكبيرة في الإنفاق الجاري والاستثماري الذي تخطط له الحكومة. أما معدل التضخم في أسعار المستهلك فربما يزداد تدريجياً خلال هذه الفترة، لكن بما أنه لا يتوقع أن تشهد أسعار السلع قفزات كبيرة، فإن الضغوط التضخمية الناشئة عن الاقتصاد الدولي ستبقى ضعيفة على الأرجح. غير أن المخاطر المحتملة في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في أوروبا، تلقي بظلالها على المشهد العالمي.

## الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013

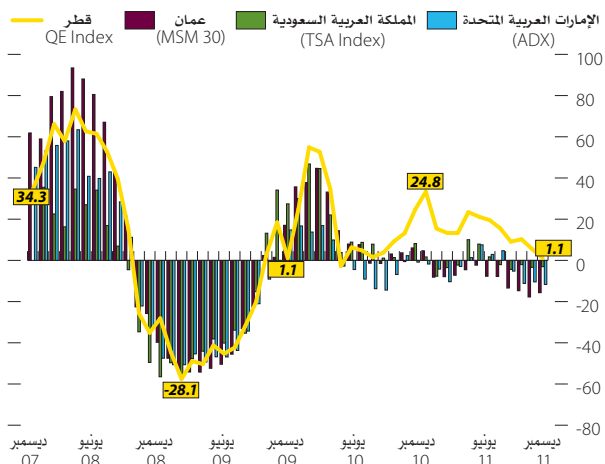
يلخص الإطار رقم 1-1 التطورات الاقتصادية في الفترة حتى 1 يونيو 2012 (تاريخ آخر بيانات نشرة الأفاق الاقتصادية لدولة قطر). هنا نشير أن التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2012 وبيانات النصف الأول لعدد من المتغيرات الهامة الأخرى لن تتوفر حتى موعد لاحق من هذا العام.

التطورات الاقتصادية الرئيسية حتى نهاية شهر مايو من عام 2012 هي كما يلي: أنجزت الاستثمارات المخطط لها في قطاع المواد للقيمة من النفط والغاز ويات جميع المنشآت الرئيسية تعمل بطاقتها الكاملة الآن. واستمر نمو الصناعة التحويلية في إنتاج محطة اللؤلؤة (تسييل الغاز) وفي البتروكيماويات. وظل التضخم في أسعار المستهلك منخفضاً. وشهد النشاط الائتماني والسيولة نمواً معتدلاً، وبدأت الاحتياطات الأجنبية بالنمو من جديد لتغذي النمو النقدي الأساسي. وعلى الرغم من الأداء غير المشجع للبورصة القطرية، فهي لا تزال أفضل حالاً من البورصات الأخرى في المنطقة (الشكل 1-1).

تضمنت موازنة السنة المالية 2012-2013، التي أعلنت في نهاية مايو، زيادة كبيرة في الإنفاق (28% زيادة عن موازنة 2011/2012) وفق افتراض متحفظ على أساس سعر النفط 65 دولار للبرميل (مقابل 55 دولار للبرميل في افتراضات التخطيط للموازنة للسنتين السابقتين).

ويتخذ عدد سكان قطر مساراً صاعداً بعد أن شهد استقراراً عاماً في الفترة 2009-2011.

الشكل 1-1: تطور مؤشرات أسعار البورصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %)



المصدر: بورصة قطر (<http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20>)  
/portal/Pages/Home) وقاعدة بيانات CEIC، بتاريخ 4 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## الإطار 1-1: التطورات الاقتصادية الرئيسية عام 2012

**السيولة والودائع:** استمر نمو وداائع المصارف التجارية باتجاه تنازلي في الأشهر الأولى من عام 2012، وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 0.4% في إبريل عام 2012 مقارنةً مع السنة السابقة (الشكل 1 ضمن الإطار). والمسؤول الأساسي عن هذا التراجع هو وداائع الشركات التي تراجعت بنسبة 12.3%، في حين بقيت الودائع الشخصية بوضع جيد، حيث ازدادت بنسبة 15.4%.

**الائتمان:** واصل نمو الائتمان تسارعه في الأشهر الأولى من عام 2012، حيث زاد بنسبة 35.3% حتى شهر إبريل. وقفزت القروض الشخصية بنسبة 14.1% والقروض المقدمة إلى قطاع الشركات بنسبة 80.4% (الشكل 2 ضمن الإطار). وازداد العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) بنسبة 12.1% عن السنة السابقة حتى نهاية مارس.

**الموازنة:** تشهد الموازنة العامة للسنة المالية 2013/2012 زيادة بنسبة 28% في الإنفاق مقارنةً بتقديرات موازنة 2012/2011، على الرغم من أن هذه الزيادة على الأرجح ستكون أصغر إلى حد ما إذا ما قورنت بالإنفاق الفعلي. ويشكل الإنفاق المقرر على المشاريع الاستثمارية الرئيسية حوالي 25% من الإنفاق الإجمالي، بزيادة قدرها 30% عن النفقات الفعلية في السنة المالية 2012/2011. ومن المخطط أن تحدث زيادات كبيرة في الإنفاق على الصحة والتعليم. وتقوم افتراضات التخطيط على أساس سعر برميل النفط 65 دولار بعد أن كانت على أساس 55 دولار للبرميل في السنتين السابقتين.

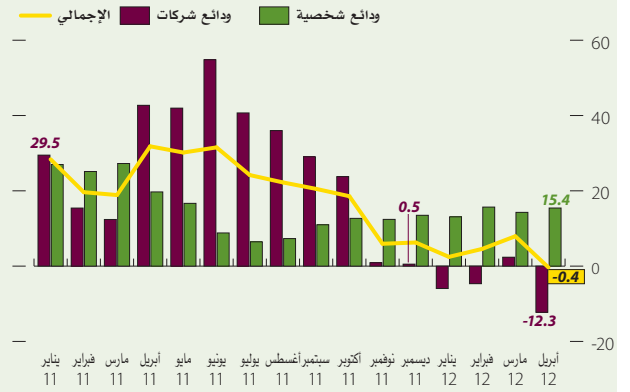
**أسعار الفائدة:** أبقى مصرف قطر المركزي على أسعار الفائدة عند المستويات المحددة في آخر تخفيض لها في أغسطس 2011. وفي خطوة أخرى لتعزيز سوق الصيرفة البنينية في دولة قطر، أطلق مصرف قطر المركزي بالتعاون مع شركة بلومبرغ أول مؤشر لأسعار الفائدة البنينية بين المصارف في دولة قطر، وقد قامت بحسابه شركة بلومبرغ، بناءً على أسعار الفائدة التي تحددها المصارف التسعة الأعضاء في المؤشر، وأصبح متاحاً على موقع المصرف المركزي منذ 6 مايو.

**تضخم أسعار المستهلك:** انخفض كل من التضخم العام والتضخم الأساسي في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام. وقد بلغ المعدل السنوي العام للتضخم في نهاية شهر إبريل عام 2012 1.1% في حين انخفض التضخم الأساسي إلى 3.7%.

**الإيجارات:** واصلت الإيجارات والمرافق والخدمات المنزلية المرتبطة بها انخفاضها في الأشهر الأولى من عام 2012، حيث تدنت بمقدار 6.2% مقارنةً مع مستواها شهر إبريل العام الماضي، وذلك وفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن جهاز قطر للإحصاء. ويتوقع أن يبقى فائض العرض قائماً في السوق مع توفر وحدات جديدة من العقارات.

**احتياطات القطع الأجنبي:** بلغ احتياطي القطع الأجنبي الرسمي 23.1 مليار دولار في نهاية شهر إبريل 2012، متراجعاً عن الذروة التي سجلها في ديسمبر 2010 وقدرها 30.7 مليار دولار، لكنه

الشكل 1: نمو وداائع المصارف التجارية (تغير سنوي، %)

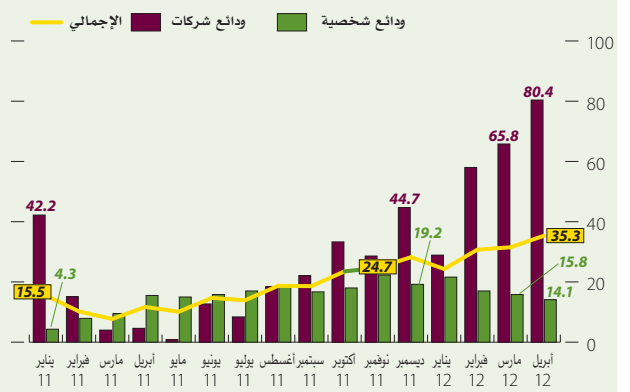


المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، والبيانات الشهرية للمصارف التجارية، وبيانات متنوعة أخرى.

[http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/\(monthlyBulletin.aspx](http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/(monthlyBulletin.aspx)  
<http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/> و  
<http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/pages/bankmonthlystatement.aspx> بتاريخ 24 مايو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2: نمو الائتمان (تغير سنوي، %)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، والبيانات الشهرية للمصارف التجارية، وبيانات متنوعة أخرى.

[http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/\(monthlyBulletin.aspx](http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/(monthlyBulletin.aspx)  
<http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/> و  
<http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/pages/bankmonthlystatement.aspx> بتاريخ 24 مايو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

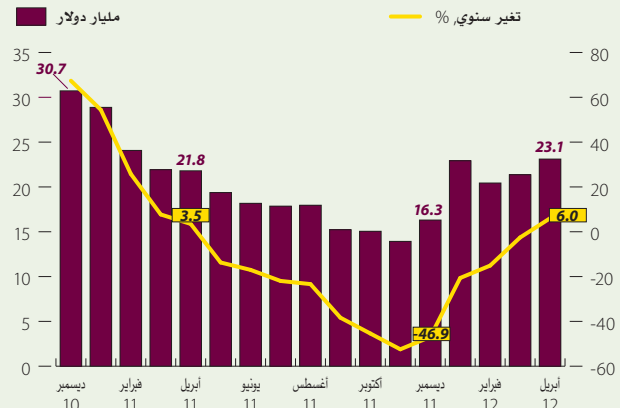
أعلى بنسبة 6% عن مستواه في الشهر نفسه من العام الفائت (الشكل 3).

عمليات سندات الخزينة: أصدرت وزارة الاقتصاد والمالية في الأشهر الاثني عشر حتى نهاية إبريل 2012 سندات خزينة بقيمة 26 مليار ريال، منها 15.7 مليار ريال غير مدفوعة. وتعد سندات الخزينة، التي تتحمل تكلفتها وزارة الاقتصاد والمالية، الأداة الرئيسية المستخدمة لإدارة السيولة، في حين أوقف المصرف المركزي إصدار شهادات الإيداع.

بورصة قطر: تراجع نمو مؤشر بورصة قطر في الفترة الممتدة حتى نهاية مايو 2012، حيث ازدادت قيمة المؤشر بنسبة 0.5% في شهر مايو قياساً للفترة نفسها عام 2011. وقد اتخذت البورصة خطوات لزيادة جاذبيتها بالنسبة للشركات الصغيرة عبر العمل على إطلاق بورصة ثانوية (الإطار 2-1).

السكان: بلغ عدد سكان دولة قطر وفق جهاز قطر للإحصاء 1.8 مليون نسمة حتى نهاية مايو 2012، بزيادة قدرها 0.1 مليون نسمة عن نهاية مايو 2011.

الشكل 3: احتياطي العملات الأجنبية في مصرف قطر المركزي



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، والبيانات الشهرية للمصارف التجارية، وبيانات متنوعة أخرى.

[http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/\(monthlyBulletin.aspx](http://www.qcb.gov.qa/ENGLISH/PUBLICATIONS/STATISTICS/Pages/(monthlyBulletin.aspx)

و <http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/> و [http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/\(banksmonthlystatement/pages/bankmonthlystatement.aspx](http://www.qcb.gov.qa/english/publications/reportsandstatements/(banksmonthlystatement/pages/bankmonthlystatement.aspx) بتاريخ 6 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## الإطار 2-1: بورصة قطر تنوي إنشاء سوق ثانوية للشركات الصغيرة

أرست بورصة قطر الأسس الفنية والقانونية المطلوبة لإنشاء سوق ثانوية تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي من الوصول إلى سوق الأسهم في الدوحة.

سينفذ هذا المشروع بالتعاون مع بنك قطر للتنمية، ومؤسسة «صَلْتَك»، وجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء المشروع نتيجة قرار المجلس الأعلى للاستثمار والشؤون الاقتصادية في مايو 2011، وهو يلبي الحاجة إلى دعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعزيز القطاع الخاص وتحسين مستوى التنوع في قطر - أحد الأهداف الرئيسية في استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) في قطر.

وقد نظمت بورصة قطر ورشة عمل في نهاية يناير 2012 قدمت فيها تفاصيل عن هذه السوق الجديدة للمصارف والشركات القانونية والاستشارية وشركات الأسهم الخاصة واستشاريين آخرين. وستسمح البورصة الناشئة، التي يتوقع أن تبدأ التداول نهاية عام 2012، لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بإدراج شركاتهم في البورصة بشروط أيسر وأكثر مرونة وتزويدهم بخيارات أوسع للتمويل.

وفي يناير 2012، تبنت هيئة قطر للأسواق المالية أنظمة جديدة للإدراج في السوق الثانوية، بما فيها الأنظمة الخاصة بإطلاق شريحة السوق الناشئة.

## منهجية التوقع والافتراضات

جرى استخلاص توقعات نشرة «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال نمذجة رقمية متسقة داخلياً للاقتصاد القطري؛ حيث استخدمت نتائج النشاط الاقتصادي لدولة قطر خلال عام 2011 ومعايير المحاسبة الاقتصادية والاتساق القياسية للوصول



الجدول 1-1: الافتراضات الرئيسية التي استخدمت في التوقع

2013	2012	
دولة قطر		
075	075	أسعار الفائدة على الودائع في مصرف قطر المركزي لعمليات ليلة واحدة
364	364	سعر صرف الدولار مقابل الريال القطري
2140	2062	إجمالي الإنفاق في الموازنة
1450	1421	الإنفاق الجاري
767	641	الإنفاق الاستثماري
البيئة الخارجية		
41	35	النمو العالمي
30	30	سعر فائدة الليبور (فائدة الإقراض بين البنوك في لندن) - إيداع لمدة سنة
106.7	111.3	سعر صادرات النفط الخام، دولار/برميل
10.1	10.3	سعر الغاز الطبيعي، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)

الجدول 2-1: لمحة عن الأفاق الاقتصادية لدولة قطر

2013	2012	
4.5	6.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.7	11.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.5	2.0	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.8	7.8	الفائض المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
20.6	22.0	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

إلى هذه التقديرات، والتي تعتمد على افتراضات وضعت بشأن مسارات أسعار النفط والغاز، وحجم الإنتاج الهيدروكربوني (بما في ذلك حجم الصناعات البتروكيماوية)، والوتيرة العامة لنشاط الاقتصاد العالمي، والقيمة العالمية للدولار الأمريكي، ومسار أسعار الفائدة بالريال القطري وبالدولار، ومؤشرات الإنفاق الحكومي في الموازنة. هذا ويبين الجدول رقم 1-1 الافتراضات الرئيسية المتبعة في حساب التقديرات.

وتمثل هذه الافتراضات أفضل تقييم للمستقبل من قبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي، وهي تستند إلى خبرة ومعرفة مستمدة من عدة مصادر. هذا وإن التوقعات الواردة في سياق هذه النشرة تقوم أساساً على الافتراضات المعتمدة في القياس والتي إذا تغيرت قيمها المتحققة في الواقع فسيؤدي ذلك إلى اختلاف قيم التوقعات. بكل الأحوال، ليس ثمة ما يكفي من البيانات التي تسمح بوضع "مجالات للثقة" تتراوح ضمنها قيم التوقعات.

وتحتوي فقرة «المخاطر» أدناه على تقديرات لأثر الافتراضات البديلة لأسعار النفط والغاز على النتائج المالية المحتملة. وتعكس فقرة «توافق التوقعات» وجهات نظر أطراف أخرى حول التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، وتحتوي فقرة «توقعات الاقتصاد العالمي» تفاصيل أخرى حول الاقتصاد العالمي. ويبين الملحق تفاصيل حول الطرق المستخدمة ومصادر المعلومات.

## خلاصة سريعة

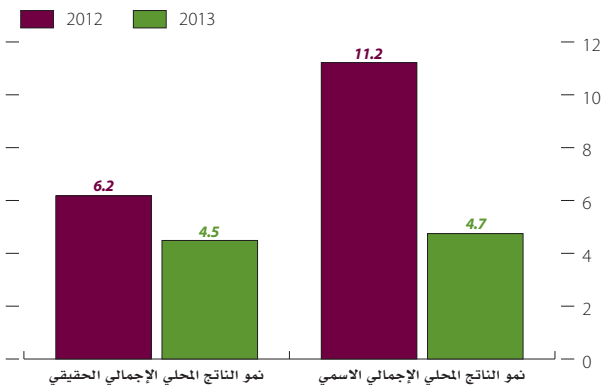
يقدم الجدول رقم 2-1 خلاصة سريعة للتوقعات الواردة في هذه النشرة، فيما يمثل الشكل رقم 2-1 التوقعات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي لعامي 2012 و2013، أما الشكل رقم 3-1 فإنه يبين التعديلات على توقعات نشرة الأفاق الاقتصادية 2011-2012 الصادرة في شهر أكتوبر 2011.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي

من المتوقع أن يبلغ النمو الكمي للناتج المحلي الإجمالي 6.2% عام 2012، ومن ثم يتراجع قليلاً إلى 4.5% عام 2013. ويبين الشكل 4-1 مساهمة القطاعات المختلفة في نمو الناتج، في حين يظهر الشكل 5-1 توزيع حصص الناتج خلال فترة التوقع.

وتمثل تقديرات عام 2012 زيادة عن نسبة 5.1% الواردة في نشرة الأفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012/2011) التي صدرت في أكتوبر 2011. ويُفسر هذا الارتفاع أساساً بزيادة تقديرات إنتاج الغاز (خاصةً منتجات التكثيف) عام 2011. وقد أضاف التأخير

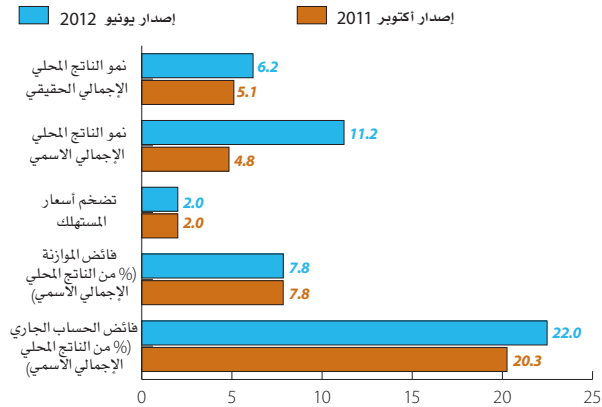
الشكل 2-1: أفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي للعامين 2012 و2013



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

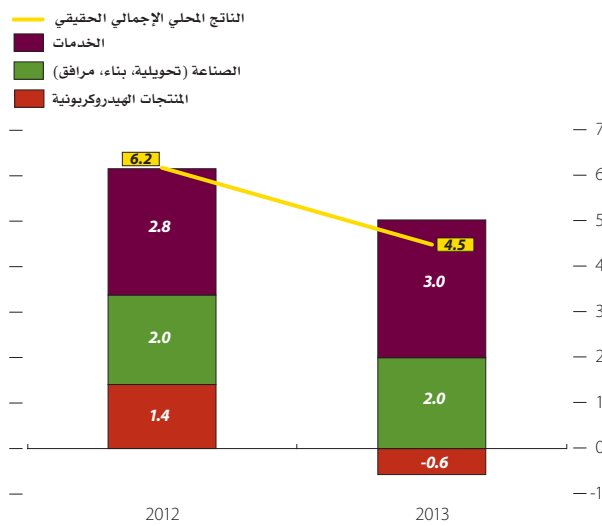
الشكل 3-1: مراجعات للأفاق الاقتصادية في دولة قطر عام 2012 (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

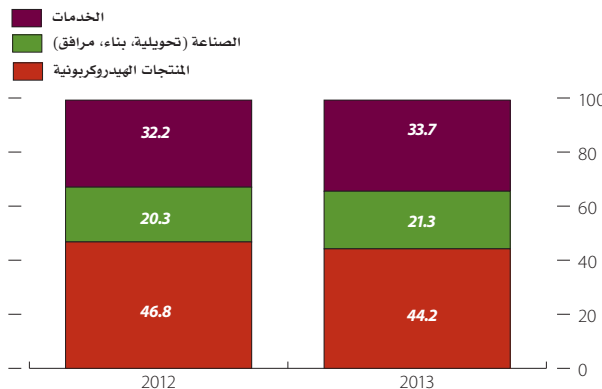
الشكل 4-1: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (نقاط مئوية)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 5-1: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

في رفع مستويات إنتاج الغاز في العام المنصرم والمتراق مع زيادة طفيفة في تقديرات إنتاج النفط لهذا العام ما مقداره 1.7 نقطة مئوية إلى النمو المقدر لإنتاج الهيدروكربون، لأن مستويات هذا العام تقارن الآن بالأساس المنخفض للعام السابق. ويتجسد هذا الأثر المركب في رفع النمو المقدر للناتج المحلي الإجمالي الكلي 1.1 نقطة مئوية وهذا ما يفسر جميع الزيادات في التقديرات. إن تراجع إنتاج الغاز عام 2011 يعني أن نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012/2011) بالغت في تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام بمقدار 0.9 نقطة مئوية. إن التقدير المتفائل "للقيمة المجمع عليها، (قيمة الوسيط في جدول التوقعات) للنمو الكمي للناتج المحلي الإجمالي عام 2011 بلغ 2.9 نقطة مئوية.

ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد غير الهيدروكربوني (جميع الأنشطة عدا مشتقات النفط والغاز) 9.2 % عام 2012.

ومن المتوقع أن ينمو نشاط التصنيع (ومعظمه صناعة تحويلية لمنتجات الهيدروكربون) بنسبة 10 % عام 2012 وهو أدنى بقليل من مسار الفترة الأخيرة. وستدعم زيادة الإنتاج في مجمع «اللؤلؤة» لتسييل الغاز نمو هذا القطاع، شأنها في ذلك شأن الإنتاج المضاف نتيجة «حل مشكلة التأخر» في المصافي الحالية. كما سيضاف النمو الحالي لإنتاج البتروكيماويات إلى ناتج قطاع التصنيع. ومن المقرر إطلاق المشروع 6 لشركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدود «قافكو» في الإنتاج في الربع الثالث من 2012، ما يزيد إنتاج اليوريا. ويتوقع أن يباشر معمل البولي إيثيلين المنخفض الكثافة لشركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عمله في الربع الرابع من 2012 أيضاً. وفي مدى أبعد، فإن توسع الصناعات الأولية يتحدد بتوفر المواد اللقيمة، والذي يحدد بدوره مستوى نمو الصناعة التحويلية. وفي إطار الاقتصاد غير الهيدروكربوني أيضاً، سيحقق قطاع البناء على وجه الخصوص نمواً عام 2012، حيث سيستفيد من الاستثمارات الضخمة التي تطلقها دولة قطر في البنية التحتية. ويقدر نمو الإنتاج فيه بحدود 10.2 % عام 2012. ومن المقرر أن تغطي الاستثمارات الكبيرة الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمياه ومجالات أخرى. وربما يبلغ متوسط الاستثمار في البنية التحتية 10 % من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2012 و2013، بينما قد تصل المدفوعات التراكمية المباشرة إلى 39 مليار دولار تقريباً. لكن يتوقع أن تكون الآثار المباشرة وغير المباشرة على الدخل المحلي لهذا النشاط أقل بكثير من أرقام الإنفاق الأساسي (الإطار 3-1).

## الإطار 1-3: آثار الإنفاق الاستثماري على الدخل

على الرغم من أن الإنفاق الإجمالي على المشاريع الاستثمارية سيكون كبيراً بالقيم المطلقة والنسبية قياساً بالحجم الكلي للاقتصاد الوطني، فسيتم احتواء تبعاتها على الطلب والدخل المحليين في القطاعات الأخرى من الاقتصاد. وسيذهب معظم الإنفاق الإضافي إلى تمويل استيراد المواد والسلع الرأسمالية وإلى تحويل جزء كبير من الدخل المخصص للأجور إلى الخارج. وبالطريقة نفسها، سيتم تحويل معظم الدخل الذي يمثل أرباح الشركات الأجنبية المشاركة في مشاريع البنية التحتية الجديدة إلى الخارج.

ووفقاً لتقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي، فإن 200-300 مليون ريال قطري من كل 1 مليار ريال من الإنفاق على البنية التحتية ستبقى ضمن الاقتصاد المحلي. ويتوقف أثر ذلك على الناتج والدخل والأسعار المحلية على مرونة العرض في الاستجابة للطلب المحلي. ومن المرجح أن يكون التأثير على الأسعار أكثر وضوحاً مما هو على الناتج والدخل إذا كان العرض محدوداً. أما إذا شهد العرض بعض الفائض، فسيتم احتواء التأثير على الأسعار وبالتالي سيزداد كل من الناتج والدخل.

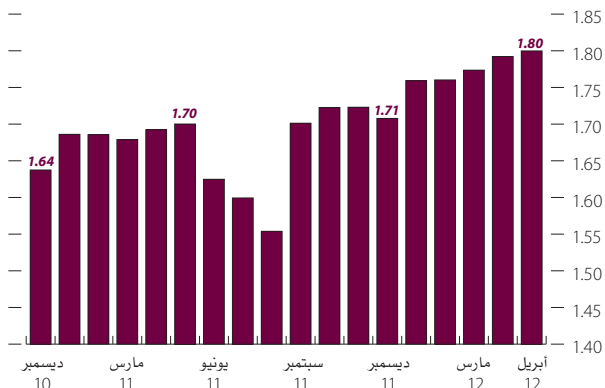
وفي المدى الأبعد، تتوقف الفائدة الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة على الأثر الذي ستتركه على مستويات الإنتاجية الكلية والفرص التي ستولدها في ميادين أخرى من الاقتصاد.

وستحقق بعض أنشطة الاقتصاد الأخرى، من بينها المرافق ومجموعة من أنشطة الخدمات، نمواً لتلبية احتياجات الزيادة السكانية، إذ يتوقع أن ينمو ناتج الخدمات بمقدار 8.8% عام 2012 و9.4% عام 2013. وتظهر أحدث التقديرات الشهرية لعدد السكان في جهاز قطر للإحصاء اتجاهاً صاعداً واضحاً في أعقاب سنتين بقي فيهما عدد السكان ثابتاً بدرجة معينة إذا استثنينا التغيرات الموسمية (الشكل 1-6). ومن المرجح أن يكتسب النمو السكاني زخماً أكبر مع تزايد نشاطات المشاريع في الربع الأخير من 2012 وما بعده.

من جهة أخرى، وبناء على الخصائص المهنية لقطاع البناء (والأنشطة المساعدة)، ربما يكون ثلاثة أرباع القادمين الجدد من العمال الأقل مهارة، كما ورد في الإحصاء السكاني لعام 2010. وهؤلاء العمال (غير المتزوجين عادةً) يضيفون طلباً على الخدمات المحلية أقل من العمال ذوي الاختصاصات والمهارات العالية الذين يصطحبون معهم أسرهم على الأغلب (انظر الفصل الثاني، الإطار 2-3). وخارج قطاع البناء، سيخلق بدء العمل في مطار الدوحة الدولي الجديد (المقرر في أواخر 2012) قرابة 8 آلاف فرصة عمل، وربما يقفز هذا الرقم إلى 50 ألف فرصة عمل عند إنجاز المراحل الثلاث للمشروع عام 2016.

ستتلاشى عام 2013 الزيادة الإحصائية التي أعطيت لتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 بفعل التأخير الذي شهدته السنة

الشكل 1-6: السكان (مليون نسمة)



المصدر: أرشيف البنية السكانية في جهاز قطر للإحصاء (<http://www.qsa.gov.qa/eng/PS-Archive.htm>) بتاريخ 5 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الفائتة في الطاقة الإنتاجية لقطاع الهيدروكربون. فمن المتوقع أن ينخفض حجم الإنتاج في قطاع النفط والغاز، نتيجة تراجع إنتاج النفط بسبب تقدم حقول النفط القطرية في العمر وتواضع إنتاج الغاز الطبيعي المسال والغازات الأخرى، ما من شأنه خفض الناتج المحلي الإجمالي الكمي من النفط والغاز بنسبة 1.2%.

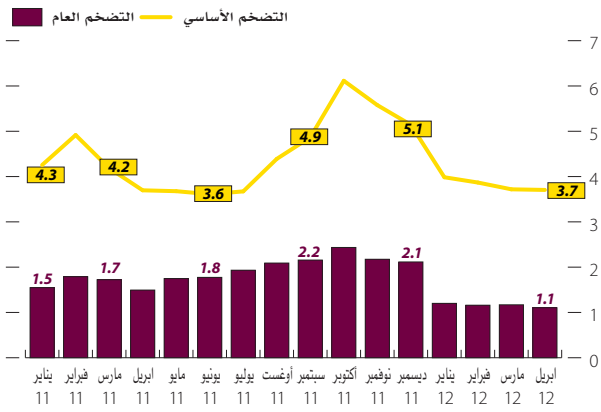
علاوة على ذلك، يتوقع أن تؤدي استثمارات التحسين والتوسع الحالية في قطاع النفط إلى زيادة إنتاجه لكن من المستبعد أن يتم ذلك قبل عام 2018. وتجري حالياً دراسات للخزانات والحقول في ثلاثة حقول نفطية (بو الحنين ودخان وميدان محزم). وتشير دراسة حقل بو الحنين إلى أنه يحتوي على إضافات هامة إلى الاحتياطيات، وهو في مرحلة التطوير ما قبل عمليات التصميم والهندسة المتقدمة (pre-FEED). ولن يصبح أثر مشروع برزان على إنتاج الغاز الخفيف (غاز يخلو أو يكاد من المواد الهيدروكربونية السائلة) محسوساً حتى 2014-2015.

وبالمقابل وبخلاف القطاع الهيدروكربوني، يتوقع أن يحافظ القطاع غير الهيدروكربوني على زخمه عام 2013، فمن المتوقع أن يحافظ نمو الناتج غير الهيدروكربوني على مستواه الجيد عند 9.5%، حيث سيسجل قطاع البناء نمواً قدره 10.0%، وسيبقى نمو قطاعات الصناعة والمرافق والخدمات قوياً على الأرجح. ومن المحتمل أن تصل محطة اللؤلؤة لتسييل الغاز نهاية 2013 إلى العمل بطاقتها الكاملة تقريباً لتحقيق إنتاجها الكامل في مطلع عام 2014. كما سيساهم العمل على تخفيف الاختناقات في المصافي القديمة (مصفاة رأس لفان 1 لمنتجات التكثيف ومحطة أوريكس لتسييل الغاز) في نمو إنتاج الصناعة التحويلية عامةً.

وبعد الفترة التي تغطيها النشرة، سيبدأ العمل على تشييد مصفاة رأس لفان 2 لمنتجات التكثيف عام 2014، ويتوقع أن تباشر عملها بحلول عام 2016. كما ستباشر محطة للبتروكيماويات مختلطة التغذية عام 2016، حيث تبدأ أعمال التشييد عام 2013. ويذكر أن تغذية هذه المشاريع متوفرة وقد تم الالتزام بها.

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - الذي يمكن في ظل تغيرات شروط التبادل التجاري - كما في حالة دولة قطر أن يكون مؤشراً أدق على الموارد المتاحة للدولة (للمزيد من الشرح انظر نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2011-2012، الإطار 1-2) - بنسبة 11.2% ليتجاوز النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي عام 2012. ويمكن تفسير هذا التوقع المرتفع لمعدل النمو في نشرة 2012-2013 والذي يختلف عما ورد في نشرة 2011-2012

الشكل 7-1: التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %)

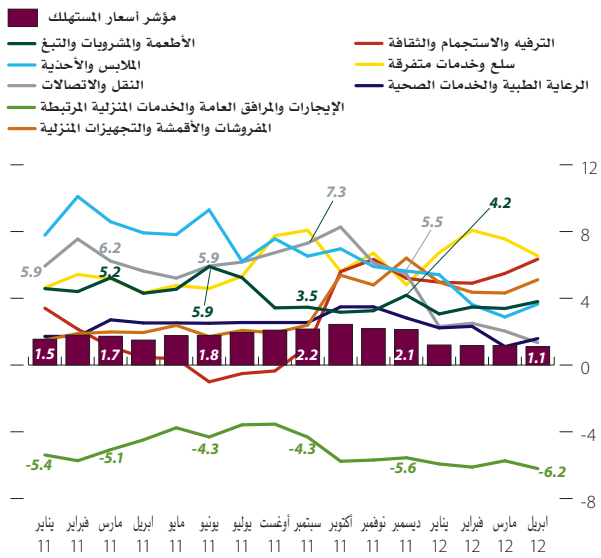


ملاحظة: التضخم الأساسي هو التضخم العام مطروحاً منه تضخم مجموعات الغذاء والإيجار والمرافق.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى بيانات جهاز قطر للإحصاء، قاعدة بيانات «قطر لتبادل المعلومات» (<http://www.qix.gov.qa/>) بتاريخ 24 مايو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

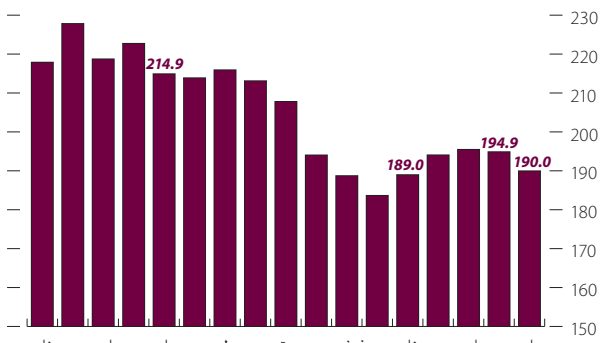
الشكل 8-1: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %)



المصدر: جهاز قطر للإحصاء، قاعدة بيانات «قطر لتبادل المعلومات» (<http://www.qixgov.qa/>) بتاريخ 24 مايو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 9-1: المؤشر الشهري لأسعار السلع غير النفطية (2005 = 100)



المصدر: قاعدة بيانات السلع الأساسية في البنك الدولي.

<http://www.econworldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPR OSPECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:641654 01~piPK:64165026~theSitePK:476883,00html> بتاريخ 6 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

(4.8%) بتعديل توقعات أسعار النفط نحو الأعلى. ويأتي الفرق بصورة أساسية من المكاسب المتوقعة التي تحصل عليها دولة قطر لقاء إنتاجها من الهيدروكربون. لكن يتوقع أن تبقى أسعار هذا الإنتاج وغيره مستقرة عموماً عام 2013، وكذلك سيبقى الفرق بين النمو الاسمي والكمي في حدوده الدنيا.

## الأسعار

تتوقع النشرة أن يكون معدل تضخم أسعار المستهلك عامي 2012 و2013 معتدلاً نسبياً، فبعد الزيادة الطفيفة في معدل التضخم العام في الجزء الأخير من عام 2011، عاد ليتباطأ في الربع الأول من عام 2012 (الشكل 7-1)، مما يعكس نمطاً عاماً من انخفاض التضخم في معظم عناصر سلة الاستهلاك. لكن مؤشر التضخم الأساسي- المقاس من قبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي- قد تباطأ في الحقيقة بشكل أكبر من التضخم العام، مما يعني أن الضغوط التضخمية خفيفة.

ومن المتوقع أن يبقى التضخم في أسعار الإيجارات، الذي يبلغ وزنه 32% في مؤشر أسعار المستهلك، ضعيفاً بسبب الزيادة الكبيرة في العرض. وقد واصلت الإيجارات في الأشهر الأولى من عام 2012 انخفاضها عن السنة السابقة بمعدل يقارب 6% (الشكل 8-1)، كما أن الإضافات الجديدة على عرض العقارات السكنية، المقرر دخولها إلى السوق عامي 2012 و2013، ستقلل من احتمالات ارتفاع الإيجارات وربما تمارس ضغطاً باتجاه تخفيضها أكثر، خاصة في الشرائح الدنيا من السوق، وذلك على الرغم من الزيادة المتوقعة في الطلب على العقارات بفعل الوافدين الجدد.

ويتوقع أيضاً أن تكون الضغوط التضخمية القادمة من الخارج (بفعل السلع الاستهلاكية المستوردة) ضعيفة. كما أن الانتعاش العالمي المتردد وغير الأكيد، الذي شهد نمواً ضعيفاً في الدول الأساسية المستهلكة للسلع كالصين والهند، أضعف أسعار السلع الأساسية. وعلى الرغم من أن الأسعار بدأت بالارتفاع في مطلع هذا العام، إلا أن البيانات الجديدة عن شهري أبريل ومايو تبين أنها عادت للانخفاض مجدداً (الشكل 9-1). وتبين الأسعار المعتدلة للسلع، إلى جانب توقعات استقرار الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الريال القطري، أنه من غير المرجح أن تستورد قطر الكثير من التضخم خلال فترة التوقع.

وعلى الرغم من هذه التوقعات المعتدلة بخصوص التضخم عموماً، فإن نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر تتوقع حدوث ارتفاع

طفيف في المؤشر العام لأسعار المستهلك في الفترة المتبقية من عام 2012 وعام 2013. فقد يؤدي النمو السكاني وازدياد الطلب الاستهلاكي إلى ارتفاع أسعار بعض الخدمات ذات العرض غير المرن، كالتعليم مثلاً. كما أن النمو المتسارع للائتمان يبين أن ثمة إمكانية لارتفاع التضخم. ويتوقع أن يصل معدل التضخم في أسعار المستهلك إلى 2.0% في المتوسط عام 2012، مما يعني معدلات تضخم أعلى في النصف الثاني من العام المذكور وصولاً إلى 2.5% تقريباً عام 2013.

### توقعات الموازنة العامة وميزان المدفوعات

سيبقى المركز المالي لدولة قطر (الإيرادات مطروحا منها الإنفاق الجاري والاستثماري) قوياً في فترة التنبؤ، حيث يتوقع أن يبلغ فائض الموازنة العامة 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة المالية 2013/2012، لينخفض إلى 4.8% في السنة المالية 2014/2013. ويعود هذا التراجع المتوقع إلى تباطؤ نمو الإيرادات، إذ لن تتحقق إضافات كبيرة من قطاع الهيدروكربون، وارتفاع النمو المخطط للإنفاق الحكومي الذي سيخصص لتلبية الالتزامات الناجمة عن زيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية للمواطنين العاملين في القطاع العام والقوات المسلحة ولتمويل زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية الجديدة وعلى الصحة والتعليم.

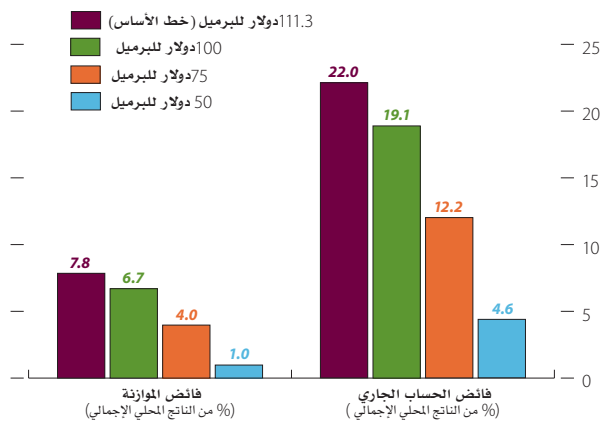
سيبقى الميزان المالي غير الهيدروكربوني (والذي يحتسب بطرح الإيرادات المباشرة لقطاع الهيدروكربون من الميزان العام) في حالة عجز. فالإيرادات الضريبية، ومعظمها من الشركات، هي المصدر الرئيسي لدخل الحكومة من القطاع غير الهيدروكربوني. ويتوقع أن تنمو بالتوازي مع اتجاه هذا القطاع للنمو، لكنها ستبقى صغيرة بالقياس إلى مصادر الدخل من قطاع النفط والغاز.

وسوف يبقى فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كبيراً خلال فترة التنبؤ، حيث يتوقع أن يبلغ 22% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2012 ثم يتراجع قليلاً إلى 20.6% عام 2013. وستولد زيادة الإنفاق الاستثماري في الفترة المذكورة طلباً كبيراً على رأس المال والمواد المستوردة من الخارج في ظل ظروف يؤثر فيها انخفاض الإنتاج الهيدروكربوني على نمو إيرادات التصدير.

### المخاطر

إن مصدر المخاطر الرئيسي في التوقعات هو الاقتصاد الدولي (وهو ما تناقشه فقرة آفاق الاقتصاد العالمي). إذ يتوقع أن يتسم النمو والاستقرار المالي بالهشاشة، وأن تتعمق أزمة الديون السيادية

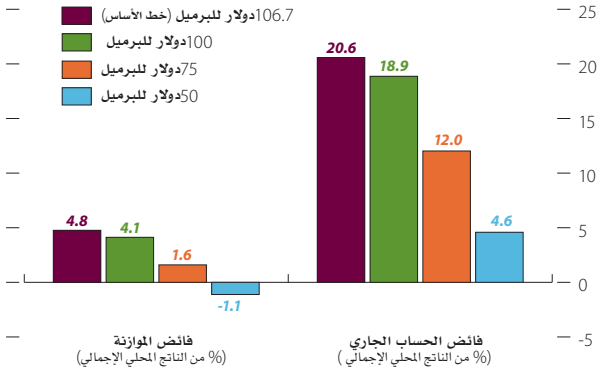
الشكل 10-1: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري عام 2012 (سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، لكل برميل)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي. انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني



الشكل 11-1: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري عام 2013 (سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، لكل برميل)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

في منطقة اليورو. وقد تسوء الأوضاع في كثير من الأمور في العالم ما سيترك أثره على دولة قطر على شكل حركة معاكسة في أسعار النفط أو في القنوات المالية.

تستند تقديرات فائض الموازنة وفائض الحساب الجاري في هذه النشرة على افتراض أن سعر النفط سيبقى أعلى من 100 دولار للبرميل. وقد ظل متوسط أسعار النفط حتى شهر مايو عام 2012 مرتفعاً عند مستوى 111 دولار للبرميل، بيد أنه مع الغموض الكبير الذي يلف الاقتصاد العالمي، قد يؤدي أي تراجع آخر في النمو العالمي إلى هبوط كبير في أسعار النفط (كما حدث عندما ترنح الاقتصاد العالمي تحت وطأة الأزمة المالية 2008-2009). ففي شهر مايو من العام الحالي انخفض متوسط سعر النفط إلى 104 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض 8.4% عما كان عليه في شهر أبريل.

ثمة آثار محتملة شتى يمكن أن تلقي بثقلها على الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري لدولة قطر. فإذا انخفضت أسعار النفط (التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً أسعار سلة المنتجات الهيدروكربونية القطرية) مما هي عليه الآن إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل (أي أقل من افتراضات تخطيط الموازنة المتحفظة بمقدار 15 دولاراً)، فإن تقديرات النشرة تفيد بأن قطر ستحافظ على فائض الموازنة وفائض الحساب الجاري عام 2012 (على أن تبقى جميع الافتراضات الأخرى دون تغيير، بما فيها الإنفاق المخطط) (الشكل 10-1). لكن إذا ما بقيت هذه الأسعار منخفضة عام 2013، فإن فائض الموازنة سيتلاشى ولكن ستبقى نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي موجبة (الشكل 11-1). أما الافتراضات الأقل تطرفاً، مثل بقاء سعر النفط عند مستوى 75 دولاراً للبرميل - سيعطي نتائج أفضل.

ويمكن لأي عائق يؤثر على قدرة قطر على تصدير شحناتها ناجم عن توترات جيوسياسية أن يكون له تبعات سلبية على موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها. وعلى الرغم من أن دولة قطر تمتلك أساساً مالياً صلباً لمواجهة الصدمات الكمية أو السعرية، فسيظل لهذه الصدمات أثر سلبي على توقعات الأرباح المحلية واحتمالات قائمة في القطاع العقاري المحلي.

ويمكن للاضطراب الاقتصادي العالمي المرتبط بأزمة منطقة اليورو، إضافة إلى الخوف المتزايد من المخاطر، أن يؤثر أيضاً على الاقتصاد القطري من خلال تردي حالة السيولة والشروط المالية. فقد حذر صندوق النقد الدولي من الصعوبات التي يضعها هذا

الأمر أمام بعض المصارف التجارية المحلية المعتمدة على صفقات التمويل الكبيرة لعملياتها. فإذا نضبت السيولة، يتعين على مصرف قطر المركزي أن يوفر الدعم.

وربما يقود الاضطراب السائد عالمياً إلى إضعاف شروط تمويل المشاريع المحلية، مما يجعل من الصعب أكثر على المصارف المحلية والدولية المشاركة في الفرص الناشئة عن خطط الاستثمار في البنية التحتية في قطر، وبالتالي فقد يتأخر تنفيذ بعض المشاريع مما يربك التوقعات الخاصة بقطاع البناء والنمو في الاقتصاد غير الهيدروكربوني.

وبالنسبة للاقتصاد المحلي فإن التحدي الأساسي هو في تنفيذ البنية التحتية الجديدة المخطط لها وتسليمها بنجاح، إذ تبلغ قيمة شبكة مشاريع البنية التحتية في دولة قطر قرابة 130 مليار دولار للفترة 2012-2019، ومعظم هذا الإنفاق ضروري وسيساعد على سد الفجوات في مجالات حيوية كالطرق والصرف الصحي، وبعض هذه المشاريع مرتبط بالتزامات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022. غير أنه ثمة تحديات في تنسيق مثل هذا البرنامج الضخم للاستثمار بطريقة تحد من الضغوط على المؤسسات الحكومية والاقتصاد المحلي والحياة اليومية.

إن مواجهة هذه التحديات سيكون أساسياً لضمان تنفيذ مشاريع البنية التحتية مع عدم تضخم تكاليفها. وحيث أن العديد من المشاريع ينتظر الإقلاع أواخر عام 2012 وعام 2013، فإن هذه القضايا تستحوذ على اهتمام عاجل اليوم في مكتب التخطيط المركزي المشكل حديثاً في وزارة البلدية والتخطيط العمراني.

### توقعات (متوافق عليها)

لتوفير سياق عام لنشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، جمعت الأمانة العامة للتخطيط التنموي عدداً من التوقعات في محاولة للحصول على أوسع عينة ممكنة من الآراء، وهذه التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي إضافة إلى التضخم عامي 2012 و2013 (الجدول 1-3). هناك عدد قليل من المصادر التي تصدر بانتظام بيانات عن مؤشرات مهمة لنا، وبعض المصادر المذكورة لم تقم بعد بمراجعة تقديراتها الواردة في نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2011-2012 (أكتوبر 2011)، وهي مبينة باللون الأحمر.

وللتقليل من أهمية القيم الناشئة، أدرج في الجدول قيم وسيط العينة والمتوسط الحسابي لها. وثمة إجماع عام على أن النمو



الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في قطر سيتراجع عام 2012 عن نسبة الرقمين العشريين، وسيتراجع أكثر عام 2013، وأن تضخم أسعار المستهلك سيزداد عام 2012 ويحقق زيادة طفيفة عام 2013. لكن حول هذه الاتجاهات المقبولة عموماً، ثمة تشتت كبير في التقديرات (مقاسةً بمعامل التغيير). وتتوقع نشرة الأفاق الاقتصادية لدولة قطر نمواً أبطأ إلى حد ما من "القيم المتوافق عليها" خلال عامي 2012 و2013. وتتوقع أن يبقى معدل التضخم في أسعار المستهلك ثابتاً نوعاً ما.

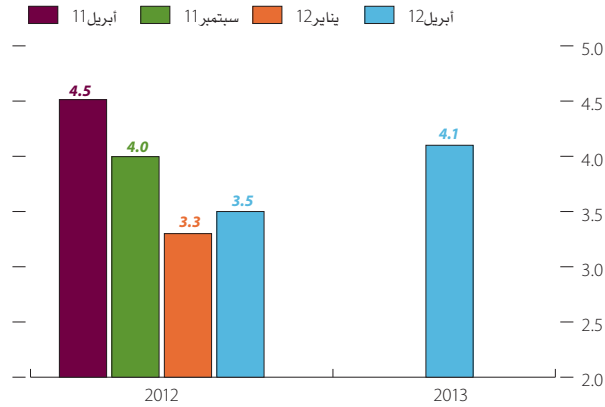
الجدول 3-1: جدول الأفاق الاقتصادية لدولة قطر لعامي 2012 و2013 (في 24 مايو 2012)

التوقعات الاقتصادية		النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي		النمو الاسمي للنتائج المحلي الإجمالي		معدل التضخم
2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
بنك امريكا ميريل لنش (يناير 2012)	7.5	...	10.8	...	3.5	3.5
بيزنيس مونيتور إنترناشيونال (أبريل 2012)	8.1	9.1	10.9	5.8	3.8	3.8
سي تي غروب (أغسطس 2011)	9.4	...	...	...	...	...
دوتش بنك (يونيو 2011)	6.0	...	...	...	...	...
وحدة الاستخبارات الاقتصادية (فبراير 2012)	7.6	6.6	5.1	6.2	3.6	3.6
إي إف جي هيرمس (مارس 2011)	5.7	...	...	...	2.0	2.0
البنك الوطني للتنمية الإماراتي (يناير 2012)	7.1	...	6.2	..	...	3.5
هيئة تنمية الصادرات الكندية (مارس 2012)	7.6	...	...	...	3.6	3.6
جلوبال إنسايت (أبريل 2011)	7.9	...	...	...	6.2	6.2
التقرير المشترك لبنك قطر الدولي - البنك الوطني الكويتي (فبراير 2012)	9.8	...	...	...	2.0	2.0
معهد التمويل الدولي (أبريل 2012)	8.3	0.6	7.0	5.2	1.9	1.9
صندوق النقد الدولي (يناير 2-12)	6.0	4.0	4.0	4.6	4.0	4.0
كامكو ريسيرتش (سبتمبر 2011)	7.1	...	7.1	...	4.1	4.1
وكالة موديز (أبريل 2012)	6.0	...	...	...	...	...
أوكسفورد إكونوميكس (فبراير 2012)	7.0	7.2	11.0	7.0	2.8	2.8
بنك قطر الوطني (أبريل 2012)	6.7	7.2	4.0	6.7	2.4	2.4
روبيني جلوبال إكونوميكس (فبراير 2012)	8.0	...	...	6.0	...	...
سامبا (أبريل 2012)	6.0	10.0	7.4	4.6	3.0	3.0
شعاع كابيتال (يناير 2012)	8.3	...	11.2	...	4.0	4.0
ستاندرد تشارترد (أبريل 2012)	5.9	...	...	5.6	3.3	3.3
TAIB (مارس 2012)	6.8	...	...	4.5	4.1	4.1
البنك الدولي (سبتمبر 2011)	9.2	...	...	...	...	...
الإجماع (المتوسط الحسابي)	7.4	6.4	7.7	5.6	3.4	3.4
الوسيط	7.3	7.2	7.1	5.7	3.6	3.5
القيمة العليا	9.8	10.0	11.2	7.0	6.2	6.2
القيمة الدنيا	5.7	0.6	4.0	4.5	1.9	1.9
الانحراف المعياري	1.2	3.2	2.8	0.9	1.1	1.0
معامل التغيير (%)	16	50	37	16	32	31

...لا تتوفر معلومات  
المصدر: جمعت من تقارير ومواد إخبارية مختلفة

## آفاق الاقتصاد العالمي

الشكل 1-12: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، بيانات أبريل 2012 (http://www.imf.org/external/pubs/2011/weodata/index.aspx). بتاريخ 8 أبريل 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

خفض صندوق النقد الدولي، في نشرة الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة في إبريل 2012، من توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي عام 2012 عما كانت عليه في سبتمبر 2011، والتي كانت بدورها أدنى بكثير من توقعات إبريل 2011 (الشكل 1-12). ومع ذلك، لا تزال آخر توقعات الصندوق أكثر تفاؤلاً من التوقعات المؤقتة الصادرة في يناير 2012.

يكمن السبب الرئيسي وراء انخفاض توقعات النمو الأخيرة في أن الأحداث في منطقة اليورو تلعب دوراً غير موات أكثر بكثير مما كان متوقفاً. فعلى الرغم من التقدم المسجل في عدة مناطق لتعزيز "جدار الحماية"، لتخفيف مشاكل السيولة عبر التدابير التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي ومتابعة التعديلات المالية وتدابير الإصلاح الهيكلي في دول اليورو العالية المديونية، فإن منطقة اليورو شهدت تباطؤاً في الجزء الأخير من عام 2011 ومطلع عام 2012. ولا تزال البنوك الأوروبية مستمرة في محاولة تخفيض مديونيتها بينما يتسع نطاق انتشار المخاطر. ولا يزال التحدي المتمثل بدعم الطلب في المدى القريب، مع الحاجة إلى تبني تعديلات ذات مصداقية على المدى البعيد، ماثلاً ولم يتم تحقيقه. كما أن السياسات والآليات المؤسسية الجديدة لتوجيه الحوكمة الاقتصادية في منطقة اليورو بدأت تتخذ ملامح محددة، بيد أنها لا تزال تنتظر الإقرار والتطبيق.

وبناءً عليه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد منطقة اليورو انكماشاً بحدود 0.3% عام 2012 (الشكل 1-13). كما أن الإصدارات الأخيرة لبيانات الناتج الصناعي في دول المركز والأطراف في منطقة اليورو لا تزال تحمل هذه المخاوف على ما يبدو. وقد بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو 11% في إبريل 2012. لكن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يعود معدل النمو إلى 0.9% بحلول عام 2013. ويتوقع أن تكون الدول الأوروبية خارج منطقة اليورو أفضل حالاً بقليل وأن تتجنب الانكماش عام 2012. وقد عدل صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو في جميع المناطق الرئيسية باتجاه الانخفاض، فيما عدا دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) واليابان، حيث يتوقع أن تشهد اليابان تسارعاً في النمو عام 2012، بفضل جهود إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد من الاضطراب الناجم عن الزلزال والتسونامي المدمر الذي ضرب البلاد بداية 2011.

كانت التطورات الاقتصادية في أمريكا الشمالية مفاجئة لجهة التحسن في الجزء الأخير من عام 2011. ويتوقع صندوق النقد الدولي (توقعات الاقتصاد العالمي لشهر إبريل) أن يستمر الزخم هناك خلال الفترة المتبقية من عام 2012 وحتى عام 2013. لكن رفع توقعات النمو في المنطقة في إبريل 2012 جاء في أعقاب التخفيض الكبير لتوقعات سبتمبر 2011. وعلى الرغم من أن الشروط الاقتصادية تشهد تحسناً منذ عام 2011، فلا يزال الانتعاش الأمريكي متردداً؛ وتظهر بيانات شهر مايو أن المكاسب في سوق العمل تتلاشى، وأن عمليات مسح النشاط الصناعي الإقليمي تعطي إشارات متباينة. ولا تزال سوق الإسكان الأمريكي ضعيفة جداً، ومستوى الديون الأسرية عالياً على الرغم من انخفاضها عن الذروة التي عرفتتها سابقاً.

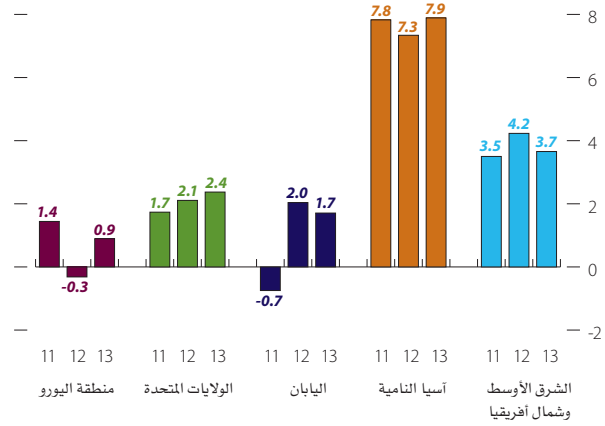
وأخيراً، يضيف احتمال إجراء تقليص كبير في موازنة عام 2013 - في وقت تكون هناك حاجة إلى زيادة الموازنة لدعم النمو- مزيداً من الشك على المشهد الاقتصادي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة 2.1% عام 2012، ليحقق ارتفاعاً طفيفاً إلى 2.4% عام 2013.

ويرتبط تخفيض توقعات النمو في مناطق أخرى من العالم بكثافة علاقاتها التصديرية مع منطقة اليورو. حيث يتوقع كل من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي أن يكون النمو في "آسيا النامية" معتدلاً عام 2012، نظراً لانعكاسات ضعف الطلب في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على الصادرات الآسيوية، والذي شكل عائقاً أمام سلاسل العرض الإقليمية وقلص فوائض الحسابات الجارية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك الخاص خفف قليلاً من الركود، فقد شهد الطلب الاستثماري تراجعاً كبيراً في بعض الدول كالصين وكوريا الجنوبية. وتؤكد البيانات الحديثة حدوث التباطؤ في كل من الصين والهند لكن لا يزال من المتوقع أن تحقق تراجعاً خفيفاً هذا العام، ليتحول إلى زيادة في النمو عام 2013. ومن المتوقع أن تسجل آسيا النامية نمواً قدره 7.3% عام 2012، ويرتفع إلى 7.9% عام 2013.

وفي المنطقة المجاورة، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2012، لكن لا يزال من المتوقع أن تحقق هذه المنطقة نمواً أسرع من 3.5% الذي سجلته عام 2011 ليصل إلى 4.2% (انظر الشكل 1-13). ويعبر الارتفاع الذي حصل عام 2012 جزئياً عن انعكاس الاتجاه الذي حصل بفعل

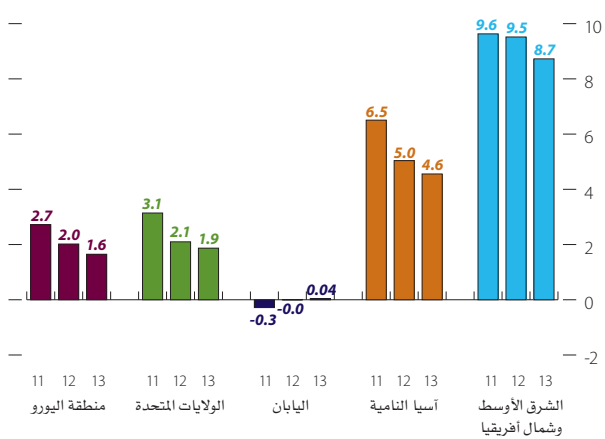
الشكل 13-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، بيانات أبريل 2012 (http://www.imf.org/external/pubs/2011/weodata/index.aspx بتاريخ 8 أبريل 2012).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

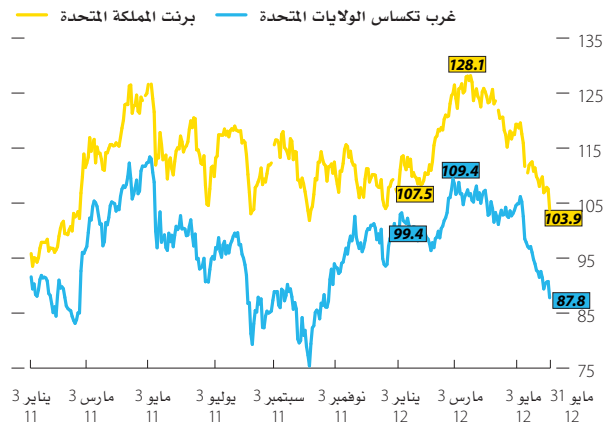
الشكل 14-1: توقعات معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، بيانات أبريل 2012 (http://www.imf.org/external/pubs/2011/weodata/index.aspx بتاريخ 8 أبريل 2012).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 15-1: متوسط المعدل اليومي لأسعار النفط الخام الآتية (دولار/برميل)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة (http://www.eia.doe.gov/sto/cf\_query/index.cfm) بتاريخ 1 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

سلسلة من العوامل الخاصة بكل بلد - بما في ذلك الاضطرابات الاجتماعية في بعض الدول وتدني المحصول الزراعي في إيران- والتي أعادت النمو عام 2011. لكن من المتوقع أن ينخفض النمو في المنطقة المذكورة إلى 3.7% عام 2013 بسبب انخفاض التوقعات للدول المصدرة للنفط مع تراجع أسعار النفط المتوقع عام 2013. وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر التداعي بفعل الاضطرابات السياسية المتنامية. وستتأثر سلباً (من خلال التجارة وتدفق التحويلات المالية) إذا تدهورت الشروط في منطقة اليورو أكثر من حدود توقعات خط الأساس.

وتتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي أن يتراجع معدل التضخم العالمي من 4.8% عام 2011 إلى 4% عام 2012، نتيجة انخفاض أسعار السلع وفجوات الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النمو في مناطق أخرى من العالم. وتتوقع النشرة أن يتراجع التضخم العالمي مرة أخرى إلى 3.7% عام 2013. وما ارتفاع مستويات التضخم نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 1-14) إلا نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار في مصر وإيران بصورة أساسية.

## آفاق أسواق الطاقة والسلع

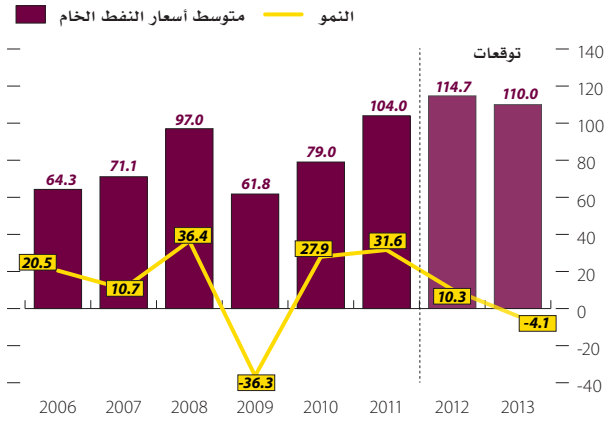
### أسعار النفط

واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها منذ أواسط 2010 حتى مطلع 2012. ويتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل ضعيف يبلغ 1.5% عام 2012، حيث يأتي هذا النمو برمته من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لأن استهلاك دول هذه المنظمة سينخفض بفعل الانكماش الحاد للطلب في منطقة اليورو. ومن المستبعد أن يسجل الطلب على النفط ارتفاعاً في ظل مخاطر الميل نحو الانكماش التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

وفي جانب العرض، تلقي التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بثقلها على المخاوف المتزايدة من توقف الإمداد، الأمر الذي خلق هامشاً إضافياً لتعويض المخاطر يضاف على أسعار النفط وبيقيها مرتفعة. وقد وصل سعر خام برنت البريطاني إلى 128 دولاراً للبرميل في الأسبوع الأخير من مارس 2012، لكنه تراجع عن هذه الذروة (الشكل 1-15) ويعود ذلك بشكل أساسي إلى المخاوف إزاء احتمالات النمو العالمي.

تتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في شهر إبريل 2012، وأسواق البيع الآجل- التي تعتمد عليها النشرة المذكورة في

الشكل 1-16: متوسط أسعار النفط الخام (دولار/برميل)

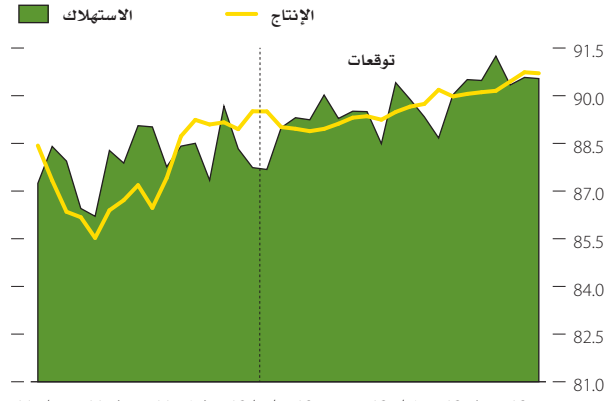


ملاحظة: متوسط أسعار النفط الخام هو متوسط مبسط لثلاثة أسعار آنية: خام برنت وغرب تكساس وفاتح دبي.

المصدر: نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، بيانات أبريل 2012 (<http://weodata/index.aspx/01/www.imf.org/external/ft/weo/2012>) بتاريخ 19 أبريل 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

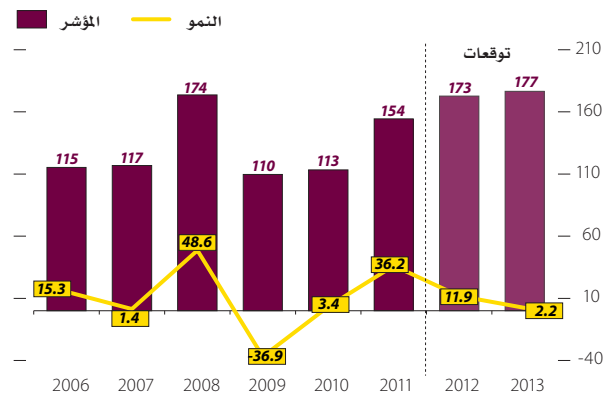
الشكل 1-17: العرض والطلب العالميين على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/يوم)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة. بتاريخ 27 مايو 2012 ([http://www.eia.doe.gov/steo/cf\\_query/index.cfm](http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm))

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-18: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100)



ملاحظة: يشمل مؤشر أسعار الغاز الطبيعي مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا واليابان وأمريكا.

المصدر: نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، بيانات أبريل 2012 (<http://weodata/index.aspx/01/www.imf.org/external/ft/weo/2012>) بتاريخ 19 أبريل 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

توقعاتها- أن ينخفض سعر النفط عام 2012 ولكنه سيبقى أعلى من متوسط عام 2011 (الشكل 1-16)، ويحدود 114.7 دولار/البرميل (غير أن أسعار أواخر مايو 2012 هي أدنى الآن من هذا الرقم). ومن المتوقع أن تنخفض أسعار النفط عام 2013 إلى 110 دولار/برميل وسطياً. وفي حين أن أسعار الفائدة المتدنية، ووضع الدولار الأمريكي القوي، وتوقع استقرار توازنات العرض والطلب على النفط الخام التجاري والوقود السائل، كلها تفترض أن تبقى الأسعار تحت السيطرة (الشكل 1-17)، ومن المرجح أن يبقى تقلب الأسعار سمة سائدة للسوق نظراً للاضطرابات الجيوسياسية العالقة.

### أسعار الغاز

إن سوق الغاز العالمية مقسمة جغرافياً، حيث تقود عوامل العرض والطلب المختلفة حركة الأسعار في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

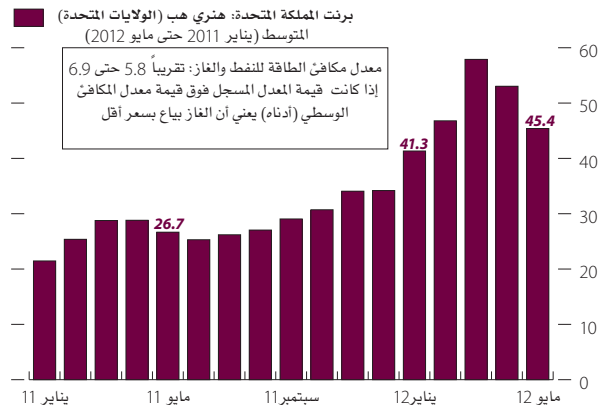
ويتوقع أن ترتفع أسعار الغاز الآنية في آسيا خلال فترة التوقع بفضل نمو الطلب، وخاصة من الأسواق الناشئة كالصين والهند وبفضل الطلب الإضافي على الغاز المسال من اليابان التي تسعى إلى استبدال الطاقة النووية بالغاز لتوليد الكهرباء. وهناك بعض الدول الأخرى كباكستان، وبنغلادش، وفيتنام، وتايلاند والفلبين تزيد من قدرتها الاستيرادية من الغاز المسال من خلال محطات جديدة.

علاوة على ذلك، فإن مصادر التوريد الجديدة، خاصة من أستراليا وأمريكا الشمالية، قد تغير حركة الأسعار في الأسواق الآسيوية.

ومن المتوقع أن تبقى أسعار الغاز في الولايات المتحدة ضعيفة بسبب زيادة العرض من المصادر «غير التقليدية». كما يتوقع أن تغدو الولايات المتحدة قريباً مصدرًا صافياً للغاز المسال. وفي أوروبا انخفضت أسعار الغاز الآنية في الجزء الأخير من شهر مايو بتأثير الشكوك المتزايدة في الأسواق الأوروبية.

وتتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي أن يرتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي (وهو الوسطي المثلث لأسعاره في أسواق اليابان وأوروبا والولايات المتحدة) بنسبة 11.9% عام 2011 و2.2% عام 2012 (الشكل 1-18). ويستمر بيع الغاز بأدنى إلى حد كبير من معادله الطاقوي المكافئ للنفط (1.19)، وعملياً بأقل من سعر النفط. ويتوقع حدوث تغير طفيف على هذه العلاقة في المدى المتوسط.

الشكل 1-19: نسب الأسعار الآتية: سعر النفط الخام إلى سعر الغاز



المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع الرئيسية التابعة للبنك الدولي (http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,menuPK:476941~pagePK:51084723~piPK:51084722~theSitePK:476883,00.html); وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة (http://www.eia.doe.gov/steo/cf\_query/index.cfm) وكلاهما بتاريخ 6 يونيو 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## أسواق السلع غير النفطية

تتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لشهر إبريل 2012 أن تنخفض أسعار السلع غير النفطية عام 2012 و مرة أخرى عام 2013. فهي تتميز بنمو أقل من المتوقع في كل من الاقتصادات النامية والصناعية على السواء، بسبب بروز عوامل رئيسية تحد من الزيادات المستقبلية في أسعار السلع. فالاقتصاد الصيني والهند، وهما يشكلان جزءاً كبيراً من الطلب التراكمي على السلع والمواد الأولية في الأسواق العالمية، يشهدان الآن تباطؤاً. ومن المتوقع أن تساهم كميات المخزون المتاحة وزيادات العرض نتيجة الارتفاع السابق للأسعار في خفض الأسعار مستقبلياً (الشكل 1-20).

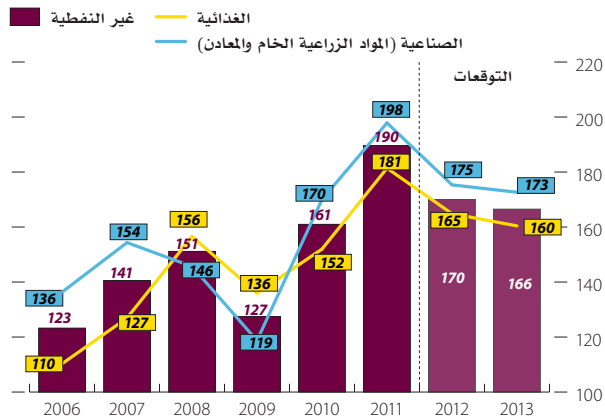
وقد تهبط أسعار السلع مجدداً إذا سجل النمو العالمي معدلاً أضعف من المتوقع أو إذا هبطت أسعار الوقود عن مستوياتها الحالية- التي لا تزال مرتفعة- لأن الوقود والطاقة يعدان عنصرين هامين من عناصر تكلفة إنتاج الكثير من السلع. وبالفعل، فقد انخفضت الأسعار الآتية للسلع في سوق نيويورك بتاريخ 1 يونيو إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2011، وذلك كانعكاس جلي للمخاوف المتنامية إزاء تراجع النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

## الملحق: افتراضات خط الأساس

تعتمد الافتراضات الخاصة بالاقتصاد الدولي على نشرة الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي الصادرة في إبريل 2012. واستقيت توقعات أسعار النفط عامي 2012 و2013 من قاعدة بيانات النشرة المذكورة، بعد تعديلها وفقاً لأسعار تصدير النفط القطري (يتم تقديرها بحيث تكون أقل بنسبة 3% من السعر المتوقع). أما أسعار الغاز في الأسواق الثلاثة -أوروبا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية- فقد أخذت من توقعات أسعار السلع الصادرة عن البنك الدولي في إبريل 2012 واستعين بها للوصول إلى السعر الوسطي المرجح تجارياً للغاز. واستخدمت كميات الصادرات القطرية لعام 2010 كعوامل تثقيل.

واستخدمت أحدث البيانات من المصادر الرسمية القطرية لإنشاء الحسابات الاقتصادية الكلية لقطر، وتضمنت بيانات عن حسابات الدخل الوطني من جهاز قطر للإحصاء (الصادرة في إبريل 2012) وعن ميزان المدفوعات من مصرف قطر المركزي (الصادرة في مايو 2012)، إضافةً إلى التقديرات الأولية للموازنة العامة من وزارة الاقتصاد والمالية (الصادرة في 29 مايو 2012). وقد توافقت

الشكل 20-1: مؤشر أسعار السلع غير النفطية (2005 = 100)



المصدر: نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، بيانات أبريل 2012 (http://weodata/index.aspx/01/www.imf.org/external/ft/weo/2012) بتاريخ 19 أبريل 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

حسابات سنة الأساس 2010 و2011 مع البيانات الفعلية فجري إسقاطها على عامي 2012 و2013.

تم تعديل تعاريف الأنشطة الاقتصادية لتتماشى مع تعاريف جهاز قطر للإحصاء. وجرى حساب الناتج باستخدام طريقة القيمة المضافة التي أوصى بها نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، وكانت نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية تتسجم مع النسب المستخدمة من قبل جهاز قطر للإحصاء.

أخذت البيانات عن تطور كميات الإنتاج في الاقتصاد الهيدروكربوني من شركة قطر للبترول، وشملت كلاً من قطاع المواد الأولية (النفط الخام، الغاز الطبيعي، منتجات التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي) وقطاع المنتجات النهائية (المشتقات البترولية المكررة، الغازات المسالة، الأسمدة وغيرها من المنتجات البتروكيمياوية). وقد عززت هذه البيانات القيم التقديرية للصادرات.

تم تقدير استثمارات عامي 2012 و2013 بالاستعانة بمصادر المعلومات عن كلف المشاريع والافتراضات الخاصة بأرقام الصرف. وحلت التقديرات إلى موازنات مشاريع «أشغال، شركة بروة، هيئة الطيران المدني، شركة كهرماء، واللجنة الأولمبية القطرية». وأدخلت تعديلات على مشاريع أخرى قيد التنفيذ أو يتوقع أن تبدأ خلال السنتين المذكورتين وذلك باستخدام البيانات من قاعدة بيانات المشاريع للنشرة الاقتصادية للشرق الأوسط (MEED). وشملت الأرقام أيضاً خطط الإنفاق الاستثماري لشركة قطر للبترول والشركات التابعة لها.

وتعكس النتائج المالية المقدرة المعلومات عن الإنفاق المأخوذة من وزارة الاقتصاد والمالية في تقديراتها الأولية للموازنة العامة للسنة المالية 2012/2013، وتقديرات الوزارة للإيرادات من غير النفط والغاز، وتقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي لإيرادات النفط والغاز بالاستناد إلى نتائج أسعار النفط المتوقعة (بدلاً من السعر المستخدم في افتراضات التخطيط في الموازنة).

وتستند تقديرات تضخم أسعار المستهلك إلى اتجاهات أسعار السلع العالمية، والاتجاهات المتوقعة لأسعار الصرف الفعلي الاسمي، واحتمالات النمو السكاني والشروط السائدة في السوق المحلية للإيجار السكني إضافة إلى عوامل أخرى.

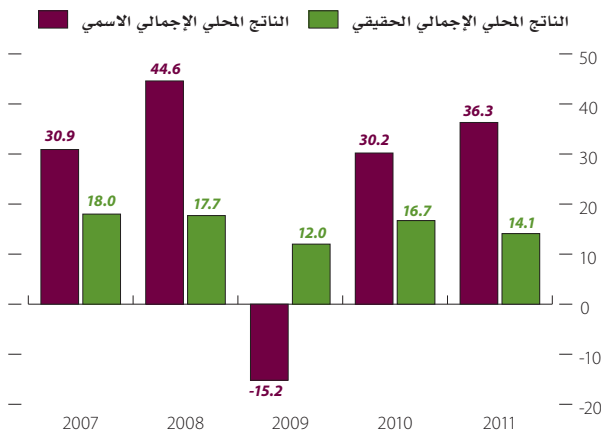


## الجزء الثاني

## الأداء الاقتصادي عام 2011

واصل اقتصاد دولة قطر صعوده السريع عام 2011، حيث نما الناتج الإجمالي بمعدل ثنائي الرقم، وذلك بفعل الزيادة في الطاقة الإنتاجية لقطاع الهيدروكربون. بيد أن الأداء خارج قطاع الهيدروكربون كان أكثر تبايناً. ففي حين بقي نشاط البناء والتشييد مكبوحاً، فإن قطاع المرافق والخدمات سجل نمواً قوياً. كما حافظ مؤشر تضخم أسعار المستهلك على حدوده الطبيعية عام 2011 على الرغم من أن التضخم الأساسي أشار إلى وجود ضغوط ناشئة لكنها اضمحلت بعد ذلك. وازداد فائض الحساب الجاري لدولة قطر، كذلك فعل فائض الموازنة العامة؛ وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق الجاري على رواتب وأجور المواطنين العاملين في القطاع العام والقوات المسلحة. من جهتها، وكما هي حال مثيلاتها في الاقتصادات الإقليمية والعالمية عموماً، لم تحقق البورصة القطرية تقدماً يذكر، حيث اكتفت بمكاسب هامشية فقط.

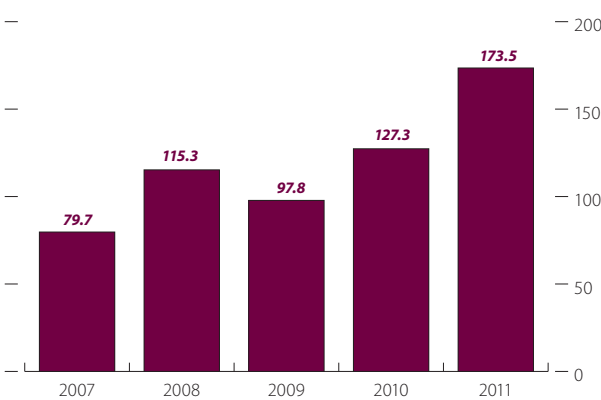
الشكل 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-2: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات المؤقتة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصادرة عن جهاز قطر للإحصاء إلى أن الاقتصاد القطري توسع من ناحية الحجم بنسبة 14.1% عام 2011 (الشكل 1-2). وازداد الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسمية بمعدل 36.3%. ويفسر الفرق بين النمو الاسمي والكمي بارتفاع سعر سلة الإنتاج الكلي لدولة قطر. وعلى نحو خاص، كانت زيادة أسعار منتجات الهيدروكربون السبب الرئيسي لزيادة الدخل الاسمي والموارد المتاحة للبلاد. ومع نهاية عام 2011، بلغ حجم الاقتصاد القطري 173.5 مليار دولار (بالأسعار الجارية) (الشكل 2-2).

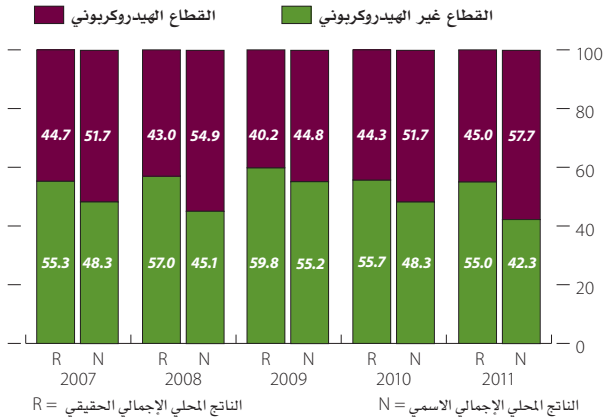
لقد ارتفعت حصة الإنتاج الهيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي عام 2011، مما يؤكد الانتقال من الاتجاه التنازلي في الإنتاج إلى الاتجاه التصاعدي في الفترة الأخيرة (الشكل 2-3).

وكان التوسع الكمي نتيجة مباشرة للزيادات في الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال (خطا قطر لإنتاج الغاز 6 و7). أما إنتاج النفط فقد انخفض قليلاً عام 2011 بينما ازدادت منتجات التكرير إلى جانب الغاز (الشكل 2-4). وأدت الارتفاعات الكبيرة في أسعار المنتجات الهيدروكربونية عام 2011 (انظر أدناه) إلى زيادة حصة قطاع الهيدروكربون من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ذلك العام (انظر الشكل 2-3).

ومن الناحية المحاسبية (انظر الاطار 1-2 اعلاه)، يعد قطاع الهيدروكربون (الذي يستثني أنشطة الصناعة التحويلية) مسؤولاً عن معظم النمو الاقتصادي الإجمالي عام 2011، حيث ساهم



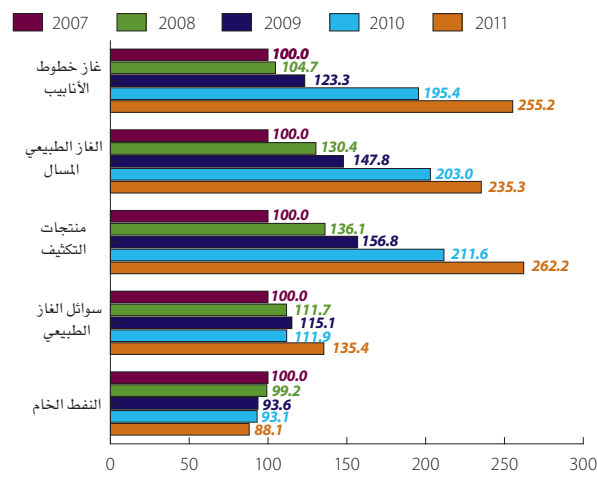
الشكل 2-3: مساهمة القطاع الهيدروكربوني والقطاع غير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)



ملاحظة: يتضمن قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

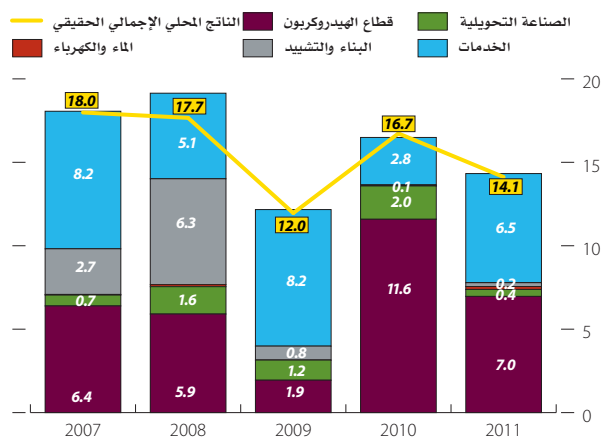
الشكل 2-4: حجم إنتاج قطاع الهيدروكربون (المؤشر، 2007 = 100)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى بيانات جهاز قطر للإحصاء.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية)



ملاحظة: يتضمن قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. فيما تشمل الخدمات النقل والاتصالات والتجارة والفنادق والخدمات المالية والخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

بنصف النمو الكمي (الشكل 2-5)، بينما ساهم نشاط الخدمات القوي في معظم النمو المتبقي.

### الإطار 2-1: حساب نمو الدخل القومي

يمكن من الناحية المحاسبية توزيع النمو العام للناتج المحلي الإجمالي (بالكمية أو القيمة) على القطاعات الاقتصادية باستخدام مطابقة حسابية بسيطة، تحسب مساهمة كل قطاع في النمو العام في سنة ما من خلال ضرب نسبته في الناتج المحلي الإجمالي في فترة سابقة (عادة قبل عام واحد)، بمعدل نموه خلال السنة المدروسة.

ويكون حاصل جمع هذه المساهمات مساوياً بالضرورة للنمو الكلي في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أنه كلما كانت حصة قطاع ما في الناتج المحلي الإجمالي العام أكبر، كلما كانت مساهمته في النمو العام للناتج المحلي الإجمالي أكبر من الناحية الحسابية، إذا بقيت العناصر الأخرى ثابتة.

شهد الإنتاج الصناعي عام 2011 نمواً قدره 4.5%. وفي يونيو تم شحن أولى شحنات مصنع «اللؤلؤة» لتحويل الغاز إلى سوائل (الإطار 2-2). ولأن حصة قطاع الصناعة في الناتج الكلي ظلت متواضعة (9.3% بالقيم الكمية)، فقد شكل القطاع 0.4 نقطة مئوية فقط من النمو العام البالغ 14.1% (أي 4.5% × 0.093).

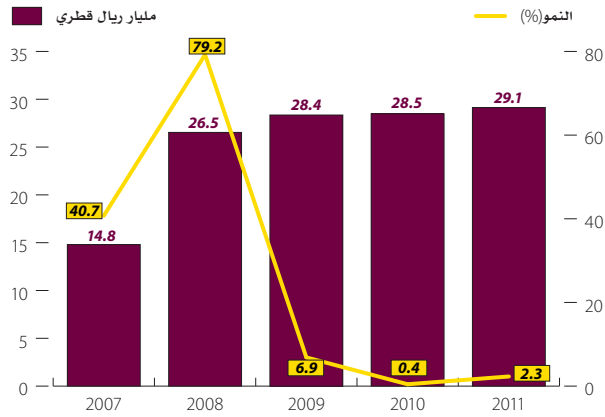
### الإطار 2-2: مصنع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل

يعتبر مصنع «اللؤلؤة» لتحويل الغاز إلى سوائل أكبر مصنع في العالم، وقد بلغت كلفة بنائه 18-19 مليار دولار وقد شغل 52000 عامل في ذروة انشائه. ويهدف هذا المصنع إلى معالجة 1.6 مليار قدم مكعب من الغاز في حقل «الشمال» وسينجم عنه حوالي 140 ألف برميل يومياً من الغاز المسال العالي الجودة بالإضافة إلى كميات من سوائل الغاز الطبيعي والإيثان تعادل 120 ألف برميل من النفط يومياً.

وبفعل التراجع الناجم عن الأزمة المالية العالمية عامي 2008-2009، شهد ناتج قطاع البناء في قطر تراجعاً حاداً (الشكل 2-6). وبالرغم من سجل نشاط هذا القطاع تقدماً كمياً، لكنه بقي دون مستوى ذروة عام 2008 (بالقيمة الاسمية). حيث لعب الطلب الضعيف دوراً مثبطاً للتطوير العقاري السكني والتجاري مما أضر إنجاز بعض المشاريع. غير أن البنية التحتية شهدت نمواً معقولاً في الإنفاق الاستثماري. ومن ناحية الاقتصاد ككل، لم تسجل مساهمة نشاط البناء والتشييد في النمو الكلي إلا أقل من 0.2 نقطة مئوية عام 2011.

لقد توسع نشاط قطاع الخدمات بصورة كبيرة عام 2011، حيث تسارع نموه إلى 17.5% بعد أن كان أقل من 10% عام 2010

الشكل 6-2: ناتج قطاع البناء ونموه

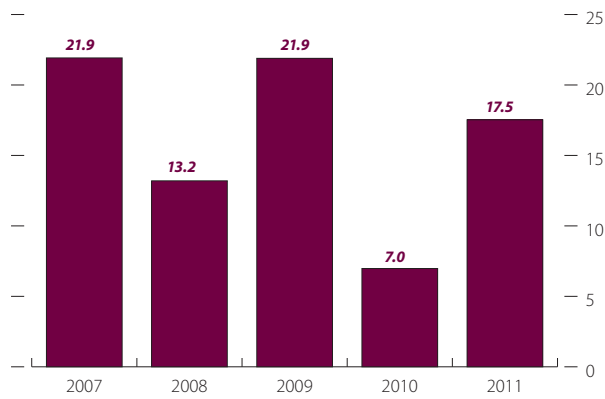


ملاحظة: الناتج مقاس بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 7-2: نمو قطاع الخدمات (%)

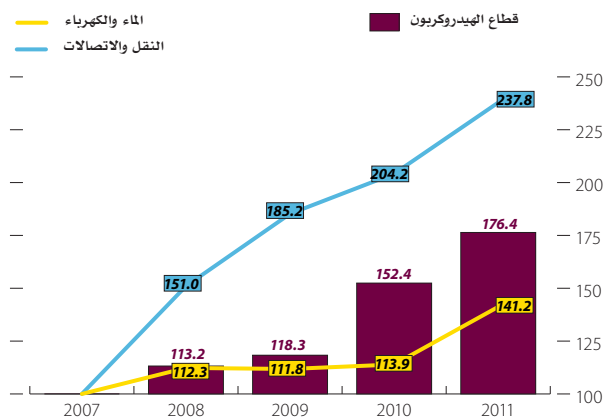


ملاحظة: تشمل الخدمات النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية. الناتج مقاس بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 8-2: مؤشرات الناتج القطاعي (2007 = 100)



ملاحظة: يتضمن قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. الناتج مقاس بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

(الشكل 2-7)، وبلغت مساهمته في النمو العام 6.5 نقطة مئوية. وتشمل الخدمات طيفاً واسعاً من الأنشطة يتراوح بين الاتصالات والنقل، وخدمات الاعلام والنقل الجوي والصحة والتعليم والخدمات المالية مروراً بالخدمات المنزلية ذات القيمة المضافة المنخفضة والعمالة الكثيفة.

وضمن الخدمات، سجل قطاع المرافق (الكهرباء والماء) نمواً قدره 23.9%، والنقل والاتصالات 16.5%. ويرجح أن بعض النمو في هذه القطاعات الفرعية يعود إلى ارتباطها بزيادة إنتاج الهيدروكربون، حيث أدى هذا الإنتاج إلى خلق طلب كثيف على الطاقة والمياه، ودرت شحنات الغاز المسال والمواد الأخرى أرباحاً إضافية على قطاع النقل (الشكل 2-8). كما عزز التوسع السريع في الخطوط الجوية القطرية - وهي شركة النقل الجوي الوطنية - النمو في قطاع النقل والاتصالات عام 2011، على الرغم من أن السياحة الداخلية كانت أكثر تواضعاً.

وإزدادت حصة التجارة والفندقة في مؤشر الخدمات العام بمعدل 6.0% عام 2011، حيث ارتفع عدد الزوار الأجانب من منطقة الخليج بمعدل 50% عما كان عليه عام 2010 مما جعل عام 2011 الأفضل بالنسبة لقطر في مجال السياحة وذلك وفقاً للهيئة العامة للسياحة القطرية. وشكل الزوار القادمون لأغراض تتعلق بالأعمال قرابة 72% من إجمالي الزائرين، مما زاد من معدلات إشغال الفنادق إلى 48% في المتوسط في ذلك العام وفق بيانات جهاز قطر للإحصاء.

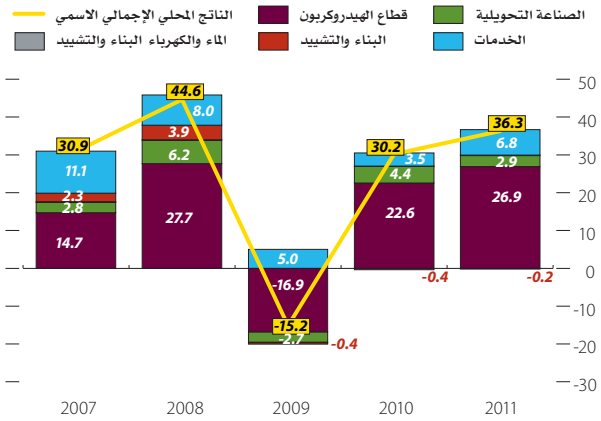
لقد كان لقطاع الهيدروكربون تأثير أكبر على النمو الاسمي للناتج الإجمالي عام 2011، حيث شكل أكثر من 70% من النمو الكلي (الشكل 2-9)، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز أكثر من كونه ناجماً عن زيادة كميات الإنتاج.

## الأسعار

### أسعار المستهلك

لقد ارتفع معدل التضخم العام، مقاساً بالتغير المئوي السنوي في متوسط مؤشر أسعار المستهلك لجهاز قطر للإحصاء، إلى 1.9% عام 2011. وقد شكل هذا الارتفاع على الرغم من تواضعه اختلافاً عن عامي 2009 و2010 التي هبطت فيهما أسعار المستهلك (الشكل 2-10). وباستخدام مؤشر التضخم الأساسي - وهو مؤشر أضيق من مؤشر التضخم العام حيث يستثنى سعر المواد الغذائية والمرافق والإيجار السكني لأنها الأكثر تقلباً في سلة أسعار المستهلك - فقد

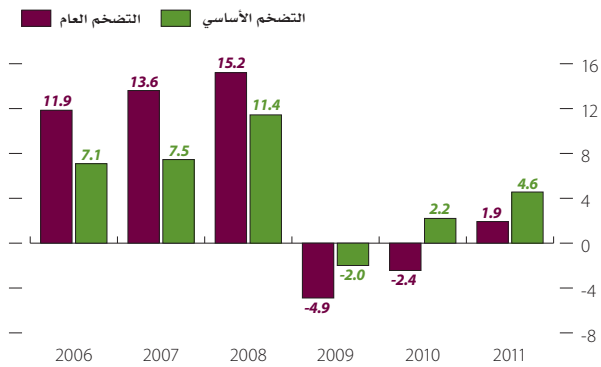
الشكل 2-9: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (نقاط مئوية)



ملاحظة: يتضمن قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج، فيما تشمل الخدمات النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية. المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 12 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-10: معدل التضخم السنوي العام والأساسي (%)

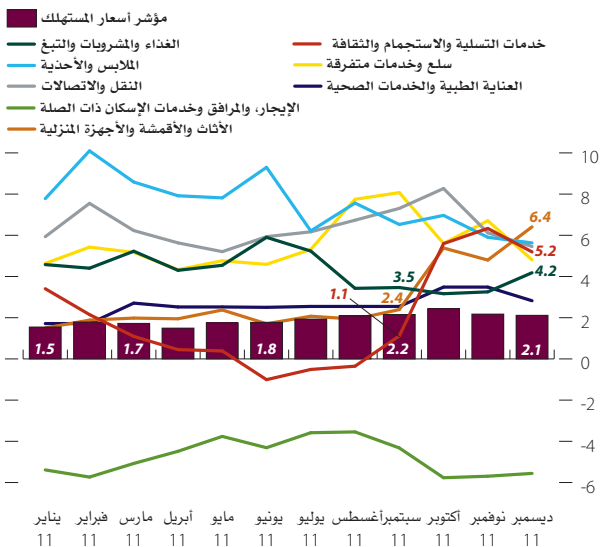


ملاحظة: التضخم الأساسي هو التضخم العام مطروحاً منه تضخم أسعار الغذاء والإيجار والمرافق.

المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى بيانات جهاز قطر للإحصاء، قاعدة بيانات «قطر لتبادل المعلومات» (<http://www.qix.gov.qa>) بتاريخ 19 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-11: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %)



المصدر: جهاز قطر للإحصاء، قاعدة بيانات «قطر لتبادل المعلومات» (<http://www.qix.gov.qa>) بتاريخ 19 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

بلغ معدل التضخم 4.6% عام 2011، مما يشير إلى أن المعدل العام للتضخم قد أخفى في طياته بعض الضغوط التضخمية الناشئة في بعض مجموعات سلة المستهلك. وقد شهد عام 2011 زيادات حادة في أسعار خدمات النقل والاتصالات (6.4%)، والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ (4.4%) والألبسة والأحذية (7.7%).

وفي سبتمبر 2011، حصل المواطنون القطريون العاملون في القطاع العام والقوات المسلحة على زيادة كبيرة في مكون الأجور من إجمالي تعويضاتهم، حيث ازدادت الأجور بنسبة 60% للموظفين المدنيين و120% للضباط و50% للعسكريين من رتب أخرى في القوات المسلحة، وهذا يزيد التكاليف الجارية بحدود 10 مليار ريال قطري سنوياً. وقد ازدادت المستحقات التقاعدية - التي تصرف فقط عند تقاعد العمال المستحقين - بالنسب نفسها، وسيترتب عنها تكلفة لمرة واحدة قدرها 20 مليون ريال قطري بأسعار عام 2011. وقد تضيف هذه التعديلات 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على إنفاق الموازنة الحكومية سنوياً. كما أن العديد من الجهات غير الحكومية رفعت أجور المواطنين تماشياً مع عطاء الحكومة. وعلى الرغم من أن تأثيرات الإنفاق الحكومي الإضافي وارتفاع الأجور تستغرق وقتاً لتظهر على الأسعار (الإطار 2-3)، فلم يبد المسار العام للتضخم في أسعار المستهلك خلال الربع الأخير من عام 2011 أي اختلاف ملحوظ عن الاتجاه الذي ساد في الجزء الأول من العام 2011، فبعض المكونات (كالأغذية) تزايدت، بينما تباطأت أخرى (كالألبسة)، واستمرت الإيجارات بالهبوط (الشكل 2-11).

### الإطار 2-3: الأثر التضخمي لزيادة الأجور في القطاع العام

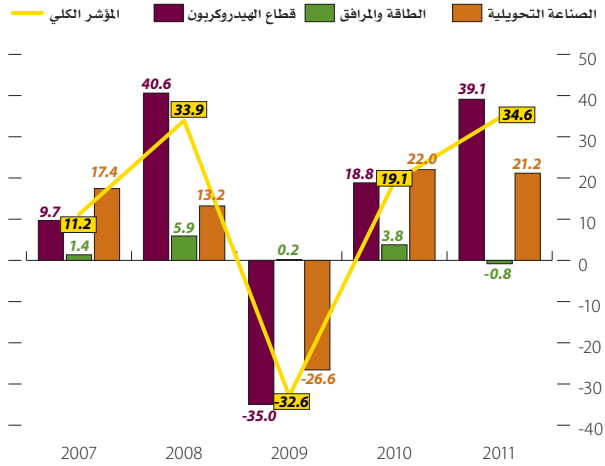
يأتي التسارع المؤقت في تضخم أسعار المستهلك نظرياً من زيادة الإنفاق الحكومي على أجور الموظفين الحكوميين. وقد يستمر هذا الأثر عام 2012، لكن لا يزال من الصعب كشفه في بيانات التضخم الشهرية للأشهر الأربعة الأولى لهذا العام. وثمة عوامل عدة قد تخفي أو تضعف أثر الإنفاق المالي الإضافي على الأجور.

ومن الاحتمالات الممكنة ألا يضاف كل الدخل الإضافي الذي حصل عليه الموظفون الحكوميون إلى الطلب المحلي، فقد يُدخر بعضه وينفق بعضه الآخر على السلع المستوردة أو خارج الاقتصاد المحلي. وفي حال استخدمت زيادة الأجور لتسديد الديون فهذا سيمثل، تسرباً، من الطلب.

وقد عملت وزارة الأعمال والتجارة في أعقاب ارتفاع الأجور، وإدراكاً منها لمخاطر زيادة الأجور، التي تشجع على استغلال التجار المحليين لقوة السوق، على تشديد أنظمة الأسعار في الجزء الأخير من عام 2011. وربما عملت هذه الحيطة على إضعاف أو إبطاء انتقال أثر زيادة الأجور إلى الأسعار. كما أن تشديد القيود على القروض التي تمنح بضمانات الأجر والراتب عام 2011 قد حد من آثار الطلب.

## أسعار المنتج

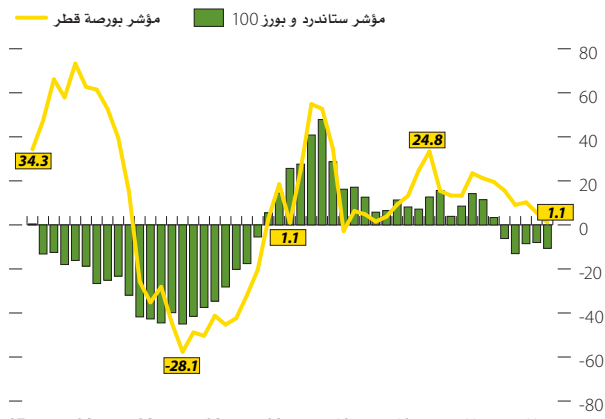
الشكل 2-12: تغيرات مكونات مؤشر أسعار المنتج (%)



المصدر: تقديرات فريق الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء تاريخ 1 أبريل 2012 (<http://www.qsa.qa/eng/index.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

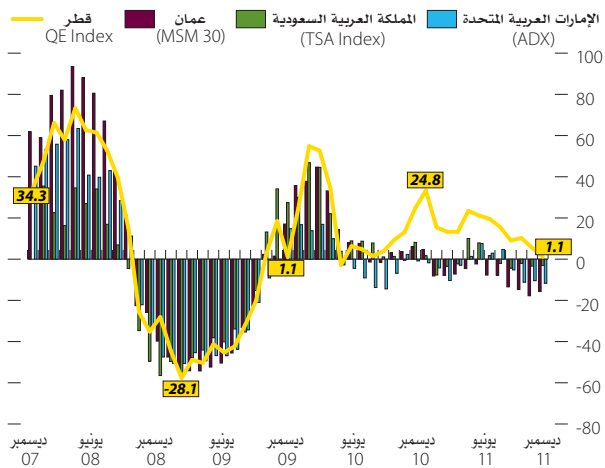
الشكل 2-13: مؤشر بورصة قطر ومؤشر ستاندرد وبورز 100 (تغير سنوي، %)



المصدر: بورصة قطر (<http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20>) وقاعدة بيانات CEIC، بتاريخ 21 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-14: بعض مؤشرات أسعار بورصات مجلس التعاون الخليجي (تغير سنوي، %)



المصدر: بورصة قطر (<http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20>) وقاعدة بيانات CEIC، بتاريخ 21 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

لقد أطلق جهاز قطر للإحصاء مؤشر أسعار المنتج لأول مرة عام 2010، حيث تعبر أسعار المنتج عما يتلقاه المنتجون المحليون لقاء إنتاجهم (بعد اقتطاع الضرائب والدعم). وقد ارتفعت أسعار المنتج الإجمالية بقوة عام 2011 وبنسبة 34.6%. وتعزى معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الإنتاج في قطاع النفط والغاز (ويصل وزنها إلى 77% في سلة المؤشر). كما ارتفعت بشكل ملحوظ أسعار الإنتاج الصناعي الذي تغلب عليه المشتقات النفطية المكررة والبتروكيماويات والمعادن (الشكل 2-12).

## أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

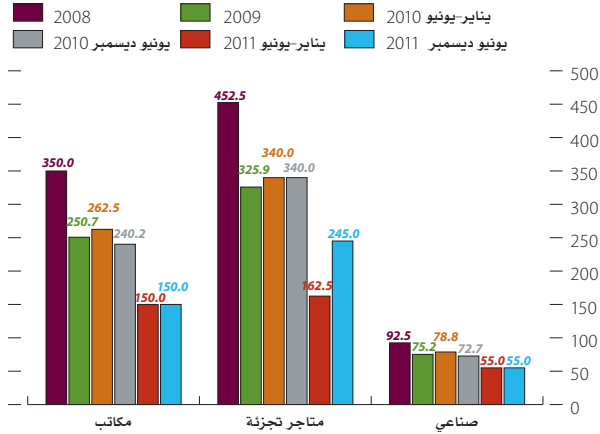
### البورصة القطرية

وهي المنبر المخصص لتداول الأسهم المحلية. وقد أنهى مؤشر البورصة القطرية، وهو مؤشر أداء للمقارنة بين عشرين سهماً، عام 2011 عند 97.38 نقطة مئوية، بزيادة قدرها 1.1% فقط لهذا العام، حيث تلت الأرباح المتحققة حتى شهر مايو عدة تراجعات متعاقبة (الشكل 2-13). وقد اتخذ مؤشر البورصة القطرية مساراً قريباً إلى حد ما من مسار مؤشر "ستاندرد وبورز 100"، عام 2011، وعلى الرغم من أنه يتماشى مع الاتجاهات العامة لمؤشرات البورصات في منطقة الخليج (الشكل 2-14)، فقد كان أداءه أفضل منها بقليل.

وارتفعت قيمة التداول على منصة البورصة القطرية عام 2011 بمعدل 22.8%، حيث تصدرت الخدمات قيمة التداول بقفزة بلغت 41.8%، تلتها النشاطات المصرفية والمالية بنسبة 39.9% والصناعة بنسبة 16.5%. كما تصدرت الخدمات في عدد الصفقات المتداولة عام 2011 مسجلة ما نسبته 55.9% من الإجمالي، في حين شكل القطاع المصرفي والمالي 33.6%، تلاه القطاع الصناعي بنسبة 9.5%. ولم يتغير عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية في نهاية العام عن العام الماضي، لكن حجم الرساميل الإجمالي للمؤشر بلغ 457.4 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 1.6% عن ديسمبر 2010.

وتتوي البورصة القطرية زيادة فرص التداول في البورصة المحلية وتوسيعها. فهي تسعى للارتقاء بتصنيفها من وضعها الحالي كـ "سوق رائدة" إلى وضع "السوق الناشئة". وسيسمح هذا التصنيف الذي تصدره وكالة "MSCI"، وهي مؤسسة رائدة في تقديم مؤشرات الاستثمار، للبورصة القطرية باجتذاب مؤسسات

## الشكل 2-15: أسعار الإيجارات العقارية (ريال قطري لكل متر مربع شهرياً)، الدوحة



ملاحظة: أسعار الإيجارات هي متوسط الحدين الأدنى والأعلى. يعكس المؤشر الصفقات الجديدة في السوق دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية ومكان الأصل العقاري ولا حتى السعر. المصدر: شركة مراقبة الأعمال الدولية (Business Monitor International)، التقرير العقاري القطري، أعداد مختلفة.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

استثمار دولية، مما يفتح طرقاً جديدة لتمويل الشركات المحلية. وقد حددت وكالة "MSCI" موعد المراجعة القادمة في يونيو 2012. وكانت البورصة قد أعلنت في شهر مايو 2011 أنها ستستشئ سوقاً ثانوية للشركات الصغيرة والمتوسطة بغية تأمين حصولها على التمويل وتوفير خيارات أوسع للمستثمرين. ومن المرجح أن يبدأ التداول في هذه السوق الناشئة مع نهاية عام 2012. وأواخر عام 2011، أعلنت البورصة القطرية عن جاهزيتها لتداول أدوات الدين، فطرحت سندات خزينة عامة قصيرة الأجل مصدرة من الحكومة بتاريخ 29 ديسمبر، وساعدت هذه الحركة على تمهيد الطريق أمام إنشاء سوق لسندات الشركات.

## العقارات

تظهر بيانات 2011 أن فائض العرض استمر في معظم القطاعات الرئيسية للسوق العقارية، حيث سجلت إيجارات المكاتب ومتاجر التجزئة والمقاسم الصناعية انخفاضاً اعتباراً من نهاية 2010، لكن مع وجود مؤشرات على ارتفاع إيجارات متاجر التجزئة في النصف الثاني من عام 2011 (الشكل 2-15). وعلى مدار العام كله، انخفض مكون الإيجار في مؤشر أسعار المستهلك - والذي يعبر عن تكاليف الإيجار في السوق السكنية - بنسبة 4.9%. وعلى الرغم من النمو المتوسط في عدد السكان خلال عام 2011 (الإطار 2-4)، فلا يزال هناك فائض في الوحدات السكنية، مما دفع بالمطورين العقاريين إلى إرجاء إنجاز بعض المشاريع العقارية مما آخّر طرح العقارات في السوق.

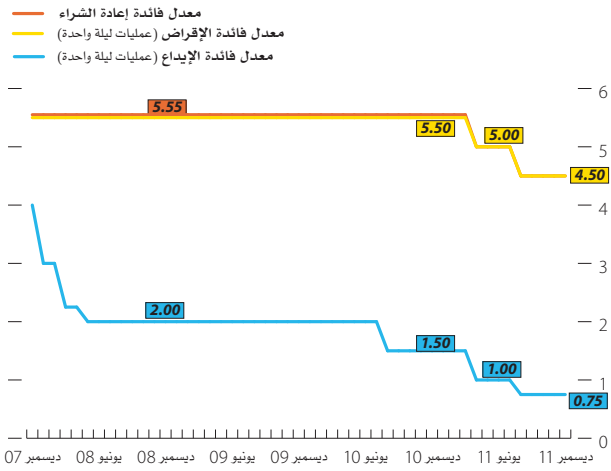
## معدلات الفائدة وعرض النقد والائتمان

في أبريل 2011، خفض مصرف قطر المركزي سعر الإقراض (في عمليات ليلة واحدة) بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.0% وذلك لدعم نمو الائتمان الخاص (الشكل 2-16). كما وضع قيوداً على الودائع التي يمكن للمصارف التجارية أن تودعها لديه، لتشجيعها على استخدامات أخرى مربحة لأموالها. وفي الوقت نفسه، خفض المصرف سعر الإيداع لعمليات ليلة واحدة لديه بمقدار 50 نقطة أساس وسعر إعادة الشراء بمقدار 55 نقطة أساس.

وفي جولة ثانية من التخفيضات في أغسطس 2011، خفض المصرف المركزي مرة أخرى معدلات الفائدة بالدولار وبالريال القطري (الشكل 2-17)، فقد أصبحت "تجارة المناقلة" (المضاربة بمعدلات الفائدة) بالريال أقل إغراء. كما شجع تخفيض معدلات الفائدة على الودائع



الشكل 2-16: معدلات الفائدة في مصرف قطر المركزي (% في السنة)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

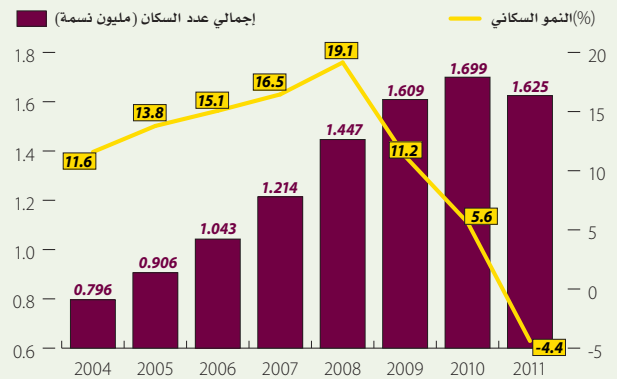
## الإطار 2-4: اتجاهات النمو السكاني في قطر

بلغ عدد سكان قطر 1.708 مليون نسمة نهاية عام 2011 مقارنة مع 1.637 مليون نسمة نهاية عام 2010. ويشير حجم السكان في منتصف العام 2011 إلى انخفاض بسيط عن السنة السابقة (الشكل 1 في هذا الإطار). ومن المحتمل أن تشير تقديرات منتصف العام خلال شهر يونيو 2012 إلى معاودة زيادة السكان (انظر الجزء الأول من هذه النشرة).

إن التغيير في عدد السكان غير القطريين هو الذي يقود إلى حد كبير الاتجاه العام لتغيرات السكان، إذ تظهر سجلات التعداد السكاني لعامي 2004 و 2010 تغييرات في تركيبة العمالة غير القطرية، في فترة ازداد فيها تشغيل العمال الأجانب بمعدل سنوي مركب قدره 20.7%.

وشكل العاملون في البناء 2.2% من مجمل العمال غير القطريين عام 2010، بعد أن كانوا يشكلون 3.2% عام 2004. وقد أدت غلبة نشاط البناء إلى تغييرات ملحوظة في التركيبة المهنية للعمالة غير القطرية، حيث ازدادت نسبة العاملين في المهن اليدوية والتجارة المرتبطة بها بحدود 13 نقطة مئوية، في حين تراجع نسب العاملين في الفئات الأخرى جميعها (الشكل 2 في هذا الإطار). ولما كان معظم العاملين في البناء مرتبطين بمشاريع محددة، وتنتهي إقامتهم بانتهاء المشاريع التي يعملون فيها، فإن التغيرات في تركيبة العمالة تعني تزايد نسبة العمالة لفترات مؤقتة بين السكان الوافدين.

الشكل 1: إجمالي عدد السكان

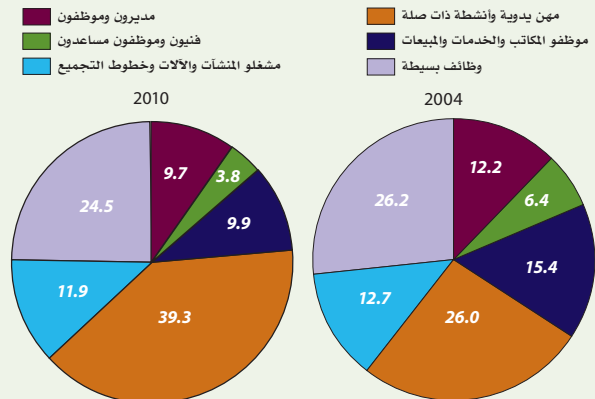


ملاحظة: تقديرات منتصف العام (يونيو). وبالنسبة لعام 2010 تم استخدام بيانات تعداد السكان. تبين البيانات عدد الأفراد (مواطنين ومقيمين) ضمن حدود دولة قطر.

المصدر: أرشيف البنية السكانية في جهاز قطر للإحصاء (http://www.qsa.gov.qa/qa/eng/PS-Archive.htm) وقاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (http://www.qix.gov.qa/portal/page/portal/qix/subject\_area/Statistics?subject\_area=177).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

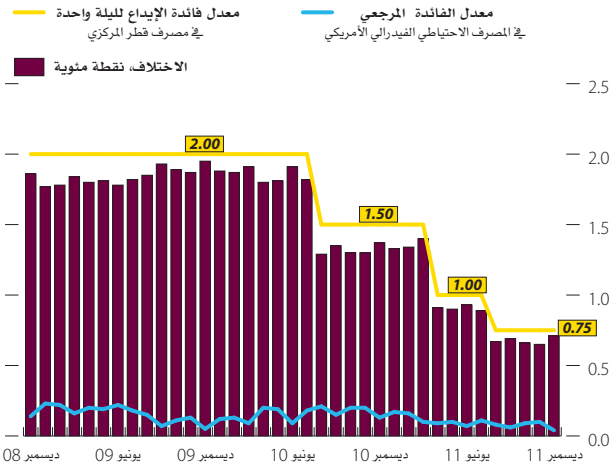
الشكل 2: الهيكل المهني للعمال غير القطريين



المصدر: تعداد السكان، 2004 و 2010 (http://www.qsa.qa/eng/index.htm).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-17: معدل فائدة الإيداع ليلية واحدة في مصرف قطر المركزي و المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (% في السنة)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، وقاعدة بيانات المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (<http://www.federalreserve.gov/datadownload>), وقاعدة بيانات CEIC بتاريخ 21 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

المصارف التجارية على البحث عن منافذ مجزية في السوق لفائض أموالها بدلاً من إيداعها لدى المصرف المركزي.

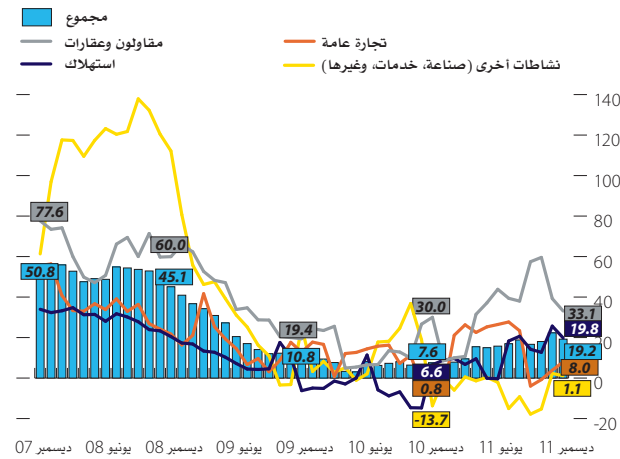
وبعد النمو الضعيف الذي شهده إقراض القطاع الخاص عام 2010، فقد سجل عام 2011 زيادة بنسبة 19.2% عن العام السابق (الشكل 2-18). لقد كان التسارع مبنياً على قاعدة عريضة، حيث تصاعد التسليف للمقاولين والقطاع العقاري بسرعة بمعدل 33.1%، أما إقراض المستهلك الذي انخفض عام 2010 فقد عاد إلى الارتفاع محققاً نمواً قدره 19.8%. وواصلت القروض الصناعية انكماشها في معظم فترات السنة على الرغم من أنها نجحت في تحقيق نمو ضئيل قدره 1.1% في نهاية العام.

وشهد إقراض القطاع العام (الذي يشمل الحكومة، والمؤسسات الحكومية والهيئات شبه الحكومية) زيادة كبيرة عام 2011 بمعدل 44.7% عن السنة السابقة (الشكل 2-19). وقد ارتبط معظم هذا الاستثمار بمشاريع الهيدروكربون التي توشك على الانتهاء مع اقتراب نهاية عام 2011.

وفي ديسمبر 2011، أنجزت شركة قطر للبترول وشركاؤها ترتيبات تمويل مشروع برزان بقيمة 10.4 مليار دولار والذي سيزود السوق المحلية بالغاز مع التوقع بأن يبدأ في الإنتاج عام 2014. وتشمل ترتيبات التمويل 3.34 مليار دولار كتسهيلات مصرفية تجارية بمشاركة مصرف محلي. كما شاركت جميع المصارف الإسلامية المحلية في ترتيبات التمويل بشريحة قيمتها 850 مليون دولار، وهي أكبر تسهيل ائتماني من هذا النوع في تاريخ تمويل المشاريع النفطية في قطر.

وفي تطورات القطاع المالي الأخرى، شرع مركز قطر للمعلومات الائتمانية بتقديم بيانات تحليلية وبدعم المصارف في تطبيق تقنيات متقدمة في إدارة المخاطر، كما هو موضح في اتفاقية بازل 2 "Basel II".

الشكل 2-18: نمو إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص (تغير سنوي %)



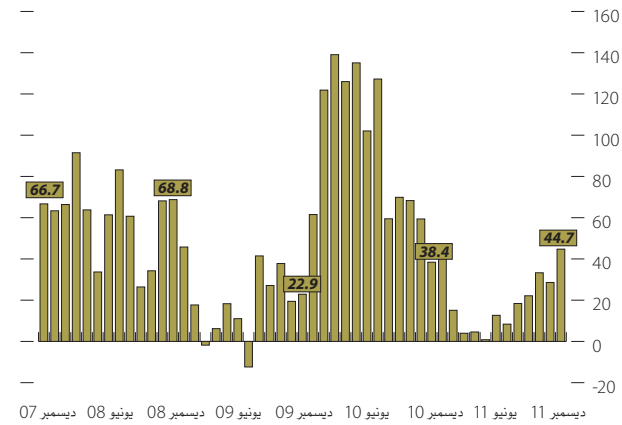
المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، وقاعدة بيانات CEIC بتاريخ 21 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## حسابات المالية العامة

مُدَّت السنة المالية القطرية 2012/2011 حتى يونيو 2012، وقد حصل هذا التمديد للسنة المالية، التي تنتهي عادة في 31 مارس، من أجل السماح بالتطوير الكامل للأنظمة المحاسبية وإجراءات إعداد الموازنة المعتمدة حديثاً في وزارة الاقتصاد والمالية. فضي تعميمها الخاص بالموازنة والمعتم على وزارات وإدارات الدولة في يونيو 2011، عبرت الوزارة عن نيتها الانتقال إلى إطار متوسط الأجل في إعداد الموازنات ينطوي على مميزات أداء أقوى ومرتبطة

الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية للقطاع العام (تغير سنوي %)



ملاحظة: يشمل القطاع العام الحكومة والمؤسسات الحكومية (شركات مملوكة بالكامل للحكومة) والجهات شبه الحكومية (شركات مملوكة للحكومة بنسبة 50%).

المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012، وقاعدة بيانات CEIC بتاريخ 21 مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## الإطار 2-5: ملخص التطورات النقدية والمالية والمؤسسية لعام 2011

يناير: اشترى جهاز قطر للاستثمار حصة إضافية في المصارف القطرية قدرها 10% عبر امتلاك أسهم جديدة أصدرتها المصارف. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب إعلان الحكومة عام 2008 عن نيتها شراء 20% من رأسمال المصارف المحلية. وكان الجهاز قد اشترى سابقاً حصة قدرها 5% في يناير 2009 بقيمة 2.6 مليار ريال قطري (714 مليون دولار)، وحصة قدرها 5% في يناير 2010 بقيمة 2.7 مليار ريال.

وأصدرت الحكومة سندات بقيمة 50 مليار ريال قطري (13.7 مليار دولار) لصالح المصارف التجارية المحلية، ذهب قرابة ثلثها إلى المصارف الإسلامية والباقي إلى المصارف التقليدية. وأعلنت "مراجعة صكوك عالمية" أن الصكوك السيادية في دولة قطر والبالغ قيمتها 33 مليار ريال قطري (9 مليار دولار) والمباعة في السوق المحلية تعد إحدى أكبر إصدارات الصكوك عام 2011.

فبراير: أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات للمصارف التجارية التقليدية بتصفية عملياتها المصرفية الإسلامية بحلول نهاية 2011، بهدف تحسين عمليات التنظيم وإدارة المخاطر في مجال الصيرفة الإسلامية والتقليدية. وكان الدافع الأساسي وراء هذه الخطوة هو اعتبارات تتعلق بالإشراف ومراعاة السياسات النقدية.

مارس: باشر مركز قطر للمعلومات الائتمانية عمله في مارس، وبدأ منذ النصف الثاني لعام 2011 بتقديم تقييمات وتصنيفات ائتمانية للزبائن الفرديين إلى المصارف المحلية.

أبريل: خفض مصرف قطر المركزي أسعار الإقراض لعمليات الليلة الواحدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.0%. كما خفض أسعار إعادة الشراء بمقدار 55 نقطة أساس إلى 5.0% وأسعار الإيداع لعمليات الليلة الواحدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1.0%.

وأعلنت بورصة قطر أنها انتهت من إدخال نظام التسليم الكامل عند الدفع النقدي، وهذا من شأنه تبسيط عملية تداول الأوراق المالية في البورصة.

مايو: في مسعى لتخفيض حجم الديون الأسرية وتقليل مخاطر ميزانيات المصارف، فقد اعتمد مصرف قطر المركزي قيوداً جديدة وفرض سقوفاً كمية وسعرية على مبالغ القروض للمقترضين الأفراد.

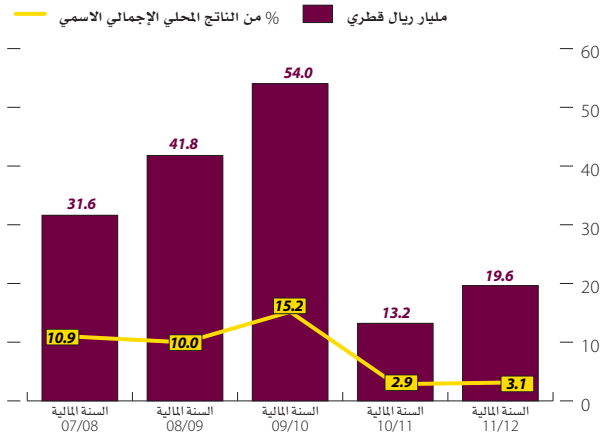
يونيو: بلغ انكشاف المصارف القطرية خارجياً (قروض واستثمارات) على القطاع المصرفي الأوروبي ما قيمته 3.3 مليار دولار تقريباً في نهاية يونيو، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 أو أصول النظام المصرفي (1).

يوليو: بين شهري مارس ويونيو نظم كل من جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وجامعة كارنيغي ميلون واتحاد مؤسسات التعليم العالي ومقره قطر ورشات عمل وندوات وجلسات استشارية حول المسابقة الوطنية لخطة العمل

1 صندوق النقد الدولي، 2012، مشاورات المادة الرابعة، تقرير دولة قطر رقم 18/12، يناير.



الشكل 20-2: الميزان المالي العام

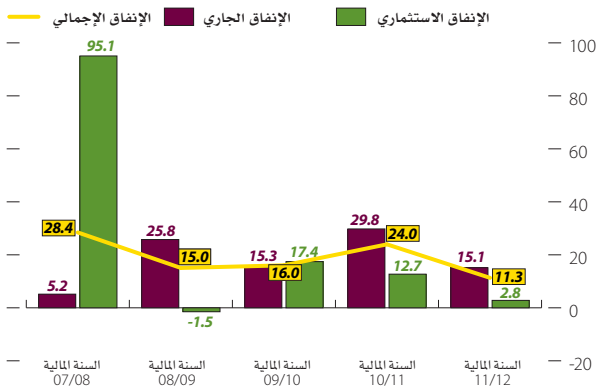


ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2012/2011 هي أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 21-2: نمو الإنفاق الحكومي (%)

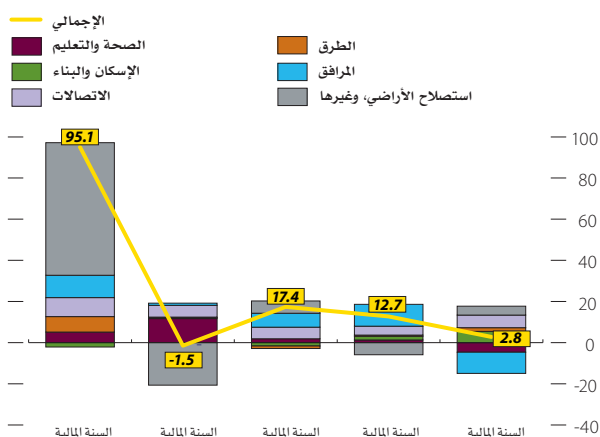


ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. معطيات السنة المالية 2012/2011 هي معطيات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 22-2: حصص القطاعات من نمو الإنفاق الاستثماري (نقاط مئوية)



ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2012/2011 هي أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الفكرة. وتتطوي هذه المسابقة على فرع للتعليم المالي كجزء من برنامج أوسع ومنبر شامل لاكتشاف المواهب الريادية في قطر ورعايتها.

أغسطس: عمد مصرف قطر المركزي مرة أخرى إلى تخفيض أسعار الإقراض لعمليات الليلة الواحدة وأسعار إعادة الشراء إلى 4.5% وأسعار الإيداع لعمليات الليلة الواحدة إلى 0.75%. أكتوبر: أعلن مصرف قطر المركزي أنه لا يخطط لزيادة الإصدار الشهري لسندات الخزينة عن مستوى 2 مليار ريال قطري (550 مليون دولار) التي حددها في مايو 2011. ويصدر المصرف سندات الخزينة منذ مايو 2011 بهدف إدارة سيولة المصارف وخلق منحى العائد المحلي (بدفع 2.0% كعائد وسطي) وإرساء أساس سليم لتطوير القطاع المالي القطري.

ديسمبر: أعلنت بورصة قطر في 29 ديسمبر عن جاهزيتها التشغيلية والتنظيمية الكاملة لإطلاق سوق أدوات الدين مبتدئة بسندات الخزينة. وتعد هذه الخطوة الأولى في إطلاق السوق الثانوية لتداول السندات في البورصة والتي من شأنها تنويع أدوات الاستثمار في السوق القطرية.

ومنسجمة مع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 لدولة قطر. ولما كانت النتائج المالية حتى نهاية يونيو 2012 غير معروفة بعد، فسوف نقدم في هذا الجزء تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية للعام المنتهي في 31 مارس 2011. ولا بد من التنويه بأن هذه المعلومات أولية وقد تخضع للتعديل.

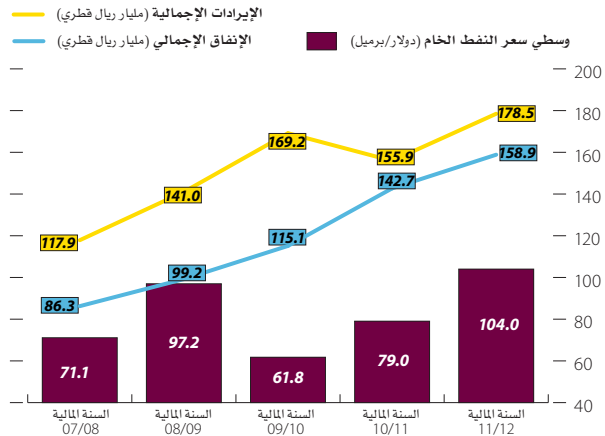
تشير التقديرات المؤقتة إلى أن الفائض الحكومي العام حتى نهاية 31 مارس 2012 (الإيرادات الحكومية مطروحاً منها مجموع النفقات الجارية والاستثمارية) بلغ 19.6 مليار ريال قطري (الشكل 20-2)، بزيادة طفيفة عن السنة المالية 2010/2011. وقد طغت الزيادة في إيرادات الموازنة على زيادة الإنفاق الجاري (الرواتب والأجور) والإنفاق الاستثماري.

### الإنفاق الحكومي

ارتفع الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة 11.3% هذا العام حتى 31 مارس 2012 (الشكل 21-2). فقد ازداد الإنفاق الجاري بنسبة 15.1% (شكلت زيادات الأجور 34% منها)، ومدفوعات الفائدة على الدين الحكومي بنسبة 26% والباقي لبنود النفقات الجارية الأخرى، والتي تشمل المنح الأجنبية، والمساعدات التنموية للخارج والإنفاق على السلع والخدمات.

كما ارتفع الإنفاق الاستثماري بنسبة 2.8%، متجسداً بشكل أساسي في استثمارات البنية التحتية كالإسكان، والبناء، والطرق، واستصلاح الأراضي والاتصالات (الشكل 22-2).

الشكل 2-23: الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، أسعار النفط

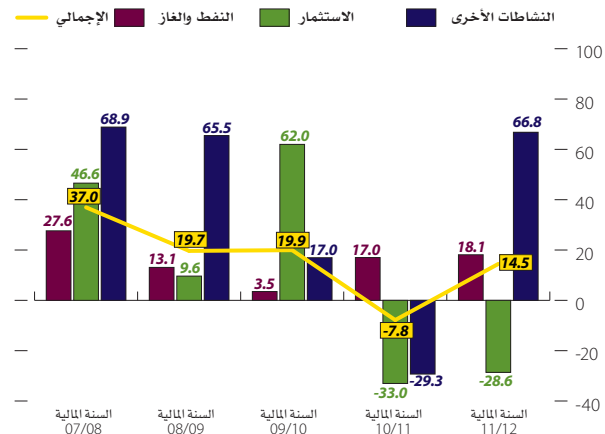


ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2011/2012 هي أولية. سعر النفط الخام هو وسطي سعر نفط برنت في بريطانيا وWTI في الولايات المتحدة وFateh في دبي.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، وقاعدة بيانات آفاق أسواق البضائع في البنك الدولي (<http://www.econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPPECTS/0,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~p>).  
PK:64165026~theSitePK:476883,00html بتاريخ 8 أبريل 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

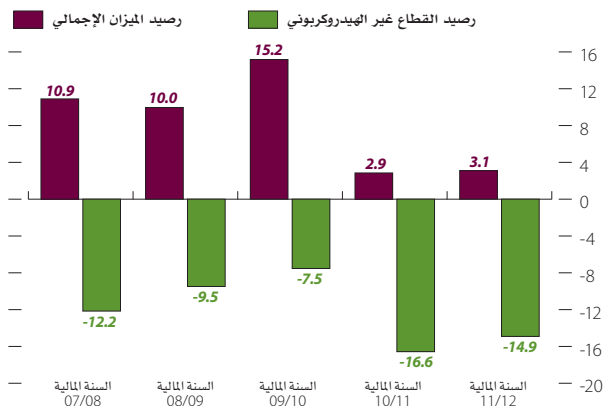
الشكل 2-24: نمو الإيرادات الحكومية (%)



ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2011/2012 هي أولية. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-25: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2011/2012 هي أولية. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

وعلى الرغم من أن الإنفاق الاستثماري يستهلك قدراً كبيراً ومنتزاهاً من الموارد، فإن القسم الأكبر من موازنة 2012/2011 خصص لتلبية الاحتياجات الجارية، حيث خصص 113.4 مليار ريال قطري للإنفاق الجاري مقابل 45.5 مليار ريال للإنفاق الاستثماري.

### الإيرادات الحكومية

تتبع الإيرادات الحكومية عموماً مساراً مشابهاً لتغيرات أسعار الصادرات الهيدروكربونية وكمياتها (الشكل 2-23). وقد شهدت السنة المالية 2012/2011 زيادة ملحوظة في الإيرادات بفضل ارتفاع الأسعار وزيادة الكميات.

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 14.5% عن السنة المالية السابقة (الشكل 2-24)، حيث حققت الزيادات في إنتاج الغاز المسال وبدء مصنع «اللؤلؤة» لتسييل الغاز بالإنتاج دخلاً كبيراً زاد من إيرادات النفط والغاز بنسبة 18.1%. كما حققت الإيرادات الضريبية قفزة كبيرة في السنة المالية 2012/2011 بعد تراجعها في السنة المالية 2011/2010، مما رفع مستوى الدخل الناجم عن مصادر أخرى بمقدار 66.8% عن السنة المالية السابقة. أما الإيرادات الاستثمارية (التي تأتي بصورة أساسية من الأرباح المحولة من شركة قطر للبترول إلى وزارة الاقتصاد والمالية) فقد تراجعت للسنة الثانية على التوالي.

### الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني

ظل الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني في عجز مستمر على الرغم من أن الميزان المالي العام في دولة قطر لا يزال يحقق فائضاً متواصلًا طوال العقد المنصرم (الشكل 2-25). ويحسب الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني باستبعاد إيرادات النفط والغاز من مصادر الدخل الحكومي. ويظهر الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مدى أهمية تنوع مصادر الدخل لأنه يبرز الفجوة بين الإنفاق الإجمالي وإيرادات الموازنة العامة التي لا ترتبط بإنتاج النفط والغاز. وقد سجلت السنة المالية 2012/2011 عجزاً قدره 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وباستبعاد الدخل الاستثماري-الذي ينجم بشكل مباشر عن نشاط القطاع الهيدروكربوني- من الموازنة العامة، يتبين أن هناك عجزاً يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة المالية. وتعتمد الحكومة بشكل رئيسي على عوائد الغاز والنفط (الشكل 2-26)، الأمر الذي تهدف الحكومة إلى تخفيفه وتخفيض العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني بحلول عام 2020.

## الدين

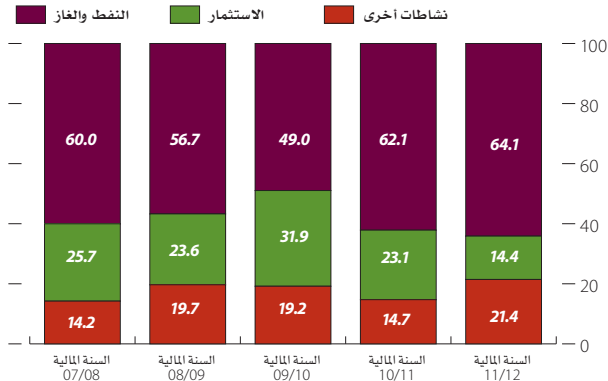
ارتفع الدين الحكومي في السنة المالية 2012/2011 (كما هي الحال في السنة المالية السابقة) ليصل إلى 209.3 مليار ريال قطري دون احتساب قيمة الضمانات، وهو ما يعادل تقديرياً 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 2-27).

وتأتي هذه الزيادة بفعل ارتفاع الاقتراض الخارجي. ويتضمن الدين الخارجي إصدار السندات السيادية بالعملات الأجنبية لأجل متوسطة وطويلة والاقتراض من مصارف أجنبية. وقد باعت الحكومة ما قيمته 5 مليار دولار من السندات في نوفمبر 2011 (وهو الإصدار العالمي الأول لها منذ دخولها السوق الدولية في نوفمبر 2009) بقصد المساعدة على تمويل مشروع غاز برزان. وقفز الدين الخارجي إلى 24.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2012/2011، وهذا يعادل 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تم اللجوء إلى الدين الخارجي للوفاء بالالتزامات المترتبة على الاستثمارات في قطاع النفط والغاز. ويذكر أن مدد سداد الدين الخارجي واستحقاقه طويلة الأجل على العموم، وتتراوح بين 4 سنوات و30 سنة.

أما الدين الحكومي الداخلي المستحق فقد بقي مستقرًا في نهاية السنة المالية 2012/2011 عند مستوى 121.5 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتكون الدين الداخلي من سندات سيادية متوسطة إلى طويلة الأجل أغلبها بالريال القطري وتصدرها الحكومة، إضافةً إلى القروض المتوسطة الأجل من المصارف التجارية المحلية والمرابحة الإسلامية (تسهيلات لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد في مصرف قطر الإسلامي الدولي). وتم تضمين سندات الخزينة في تقدير المديونية بالعملة المحلية. ولتحقيق مزيد من التطور في السوق المالية، أصدرت الحكومة مجدداً سندات بالعملة المحلية لصالح المصارف في يناير 2011 (بعد الإصدار الناجح في يونيو 2010).

إن الدين الحكومي الإجمالي لا يتضمن القروض المضمونة للمؤسسات والشركات شبه الحكومية، والتي يصعب الحصول على معلومات عنها. غير أن البيانات المأخوذة من بنك التسويات الدولية تظهر أن سندات الدين الدولية الصادرة عن المؤسسات والشركات المالية في قطر شهدت ازدياداً مطرداً في السنوات الخمس الأخيرة.

الشكل 2-26: الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي)

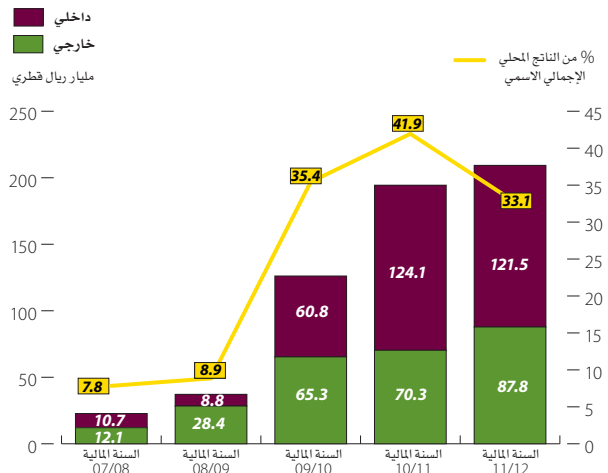


ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2012/2011 هي بيانات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-27: إجمالي الدين العام



ملاحظة: تمتد السنة المالية من 1 أبريل وحتى 31 مارس. بيانات السنة المالية 2012/2011 هي بيانات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، وتقرير المادة الرابعة الخاص بقطر الصادر عن صندوق النقد الدولي، عدد 18/12، يناير 2012.

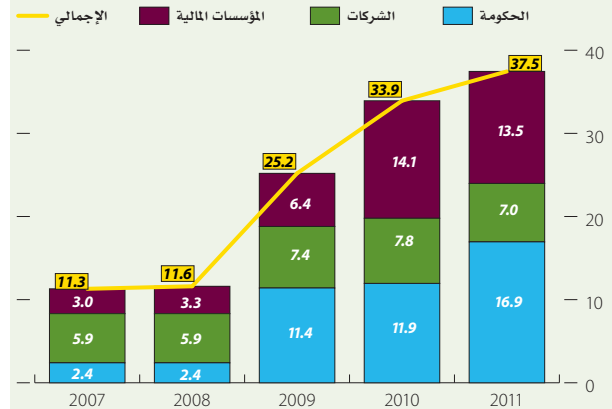
انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## الإطار 2-6: سندات الدين الدولية

شهدت إصدارات دولة قطر من سندات الدين الأجنبية ازدياداً مطرداً خلال السنوات الخمس المنصرمة، حيث حدثت معظم هذه الزيادة عام 2009. وقد أصدرت الحكومة والمؤسسات المالية والشركات القطرية حتى نهاية 2011 سندات دين بقيمة 37.5 مليار دولار (انظر الشكل في هذا الإطار). ومعظم هذه السندات، بحسب "بنك التسويات الدولية"، هي سندات وأذونات طويلة الأجل.

وقد شكلت إصدارات الشركات الحصة الأكبر من سندات الدين الإجمالية قبل عام 2009، ومنذ ذلك الحين أصبح القطاع الحكومي المصدر الرئيسي للسندات. فبحلول عام 2011، شكلت حصة القطاع العام 45.3% من إجمالي سندات الدين الخارجي، تلتها المؤسسات المالية القطرية بحصة قدرها 36.0%. وفي مطلع 2012، أعلنت عدة مصارف محلية عن خطط لدخول الأسواق المالية الدولية هذا العام.

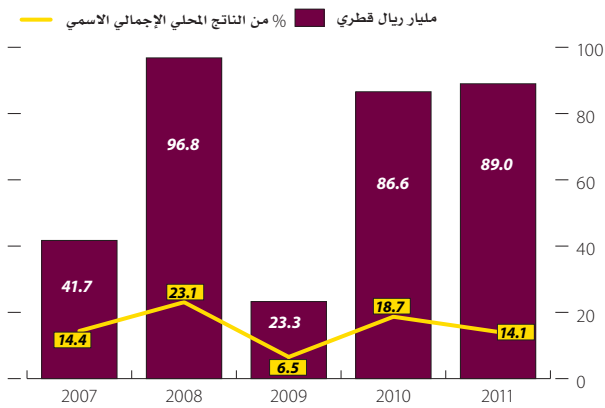
سندات الدين لدولة قطر، المبالغ غير المسددة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: النشرة الفصلية لبنك التسويات الدولية، مارس 2012 (<http://www.bis.org/statistics/secstats.htm>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## الشكل 2-28: الحساب الجاري



ملاحظة: بيانات 2011 هي أولية.

المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2012.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

## التجارة واحتياطي العملات الأجنبية

حققت قطر مرة أخرى فائضاً تجارياً مهماً عام 2011 يعادل 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد ارتفعت الصادرات نتيجة زيادة مبيعات الغاز الطبيعي المسال ومنتجات تسيليل الغاز من محطة اللؤلؤة والتي ارتفعت بنسبة 9.8% سنوياً منذ عام 2010. كما ارتفعت الواردات أيضاً بنسبة 15.9%.

وحققت قطر، مرة أخرى، فائضاً كبيراً في رصيد الحساب الجاري لعام 2011 (الشكل 2-28)، بزيادة قدرها 2.41 مليار ريال عن عام 2010. وعلى غرار السنوات السابقة، عوّض الفائض التجاري الكبير العجز المسجل في حسابي الخدمات (34.5 مليار ريال قطري) والدخل (30.2 مليار ريال قطري). ويذكر أن العجز في

حسابي الدخل والخدمات معاً ناجم بشكل أساسي عن التحويلات المالية الكبيرة إلى الخارج (أرباح وأجور). غير أن الدخل المقدر الناتج عن أرباح الأسهم العائدة على جهاز قطر للاستثمار يعوض جزئياً هذه التدفقات الخارجية، إذ قدر الدخل الاستثماري المذكور بحدود 22.4 مليار ريال قطري عام 2011.

بلغت احتياطات مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية 16.7 مليار دولار نهاية عام 2011، متراجعةً عن مستوى 31.0 مليار دولار المسجل في السنة السابقة. وربما يكون هذا التراجع بسبب انخفاض التدفقات المالية القادمة إلى دولة قطر بحثاً عن فرص المضاربة المالية (تجارة المناقلة) نتيجة القيود التي فرضها مصرف قطر المركزي على الودائع التي يمكن للمصارف التجارية إيداعها لديه.

### شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

يوفر سعر الصرف الحقيقي الفعال مقياساً لتنافسية إنتاج دولة ما في الأسواق العالمية. فهو يجسد تحركات سعر الصرف الاسمي الفعال بعد الأخذ بعين الاعتبار اختلاف معدلات التضخم بين دولة قطر وشركائها التجاريين.

وتشير توقعات نشرة الآفاق الاقتصادية إلى أن سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري انخفض بنسبة 4.0% عام 2011 (الشكل 2-29)، وهذا ناجم بشكل أساسي عن خسارة قيمة الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به سعر صرف الريال القطري) أمام العملات الوطنية لشركاء قطر التجاريين الرئيسيين. كما أن انخفاض معدل التضخم في قطر عن قيمته لدى شركائها التجاريين الرئيسيين عام 2011 ساهم أيضاً في انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري.

وإذا نظرنا إلى تطور سعر الصرف الحقيقي الفعال خلال فترة زمنية أطول نجد أن مستواه عام 2011 أعلى بنسبة 10% عن مستواه عام 2005، حيث أن ارتفاع قيمته خلال الفترة حتى عام 2008 امتص الانخفاض الذي حصل في السنوات الأخيرة.

